الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٤٦
الخميس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موريل (سيشيل)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٥٢ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الممثلين أنه عقب المشاورات التي جرت بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال المتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومراعاة لمقرر الجمعية العامة ٤١٤/٥٣ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، يقترح أن تقرر الجمعية العامة إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين.

هل لي، إذن، أن أعتبر أن الجمعية العامة مراعاة للمقرر ٤١٤/٥٣، ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٥٢ من جدول الأعمال.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

تعيين أعضاء لجنة العلاقات مع البلد المضيف

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها الثالثة المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، قررت أن تحيل البند ١٥٧ إلى اللجنة السادسة، وأن تنظر فيه أيضا في الجلسة العامة مباشرة.

ويذكر الأعضاء أيضا أنه بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٠٤/٥٣ المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف". والفقرة ٢ من القرار تنص على ما يلي:

"تؤيد توصية اللجنة بزيادة عضويتها بأربعة أعضاء منهم واحد من كل من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية، ويقوم رئيس الجمعية العامة باختيارهم،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفقا للقرار ٢٨١٩ (د-٢٦) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية".

وفي هذا الصدد يذكر الأعضاء أيضا أنه في الجلسة الـ ٩٤ من الدورة الثالثة والخمسين، المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، عين رئيس الجمعية العامة ثلاثة أعضاء في اللجنة، من دول أفريقيا وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأنه لا يزال هناك عضو واحد يتم تعيينه من بين الدول الآسيوية.

وأود الآن أن أبلغ الأعضاء أن الرئيس، بعد التشاور مع مجموعة الدول الآسيوية، عين ماليزيا عضوا في لجنة العلاقات مع البلد المضيف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بهذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نتيجة للتعيين الذي تم الآن، يصبح أعضاء اللجنة كما يلي: الاتحاد الروسي، أسبانيا، بلغاريا، الجماهيرية العربية الليبية، السنغال، الصين، العراق، فرنسا، قبرص، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/54/215)

مشروع القرار (A/54/L.21)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني الآن أن أدعو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، ليقدم تقرير الوكالة لعام ١٩٩٨.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالانكليزية): التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٨ يشرح الإنجازات الكبيرة التي حققتها الوكالة في تنفيذ ولايتها خلال العام. وسأشرح بعض هذه الإنجازات، وسأحدد بعض التحديات والفرص التي سنقابلها على الطريق.

أود أن أبدأ بعمل الوكالة في مجال التحقق. يشكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا لا غنى عنه في الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، والتحرك صوب نزع السلاح النووي. وخلال العام ركزنا عملنا على تعزيز نظام الضمانات. ففي عام ١٩٩٨ بدأت الوكالة في تنفيذ التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات، في الدول التي يسري فيها البروتوكول بالفعل. وهذه التدابير ترمي إلى تزويد الوكالة بإمكانية أكبر للوصول إلى المعلومات والمواقع، حتى تتمكن من التحقق من أن المواد النووية المعلنة لم تستخدم في أغراض غير سلمية كما ترمي إلى توفير الضمانات بعدم وجود مواد أو أنشطة غير معلنة.

واستمر العمل أيضا في وضع نظام يدمج بين الأنشطة التقليدية للتحقق من المواد النووية والتدابير التعزيزية الجديدة، بما في ذلك التدابير الواردة في البروتوكول الإضافي. وابتداء من العام القادم، سيجري تدريجيا إدخال هذا النظام، الذي سيعزز فعالية وكفاءة الضمانات. وينبغي أن يؤدي هذا النظام إلى تمكين الوكالة من تقديم تأكيدات معززة للمجتمع الدولي بأن الدول التي انضمت إلى اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية تقصر استخدام المواد النووية على الأغراض السلمية وحدها.

ولا يزال عدد الدول التي لم تبرم اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رغم التزامها بأن تفعل ذلك بموجب معاهدات شتى، من المسائل التي تثير القلق. وطوال العام المنصرم، واصلت الوكالة تذكير هذه الدول بالتزامها. وبالنظر إلى أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعقد في العام المقبل، فإنني أحث بشكل خاص الدول الـ ٥٢ الأطراف في تلك المعاهدة، التي ليس لديها اتفاقات ضمانات سارية، أن تبرم و/أو تنفذ مثل هذه الاتفاقات دون مزيد من التأخير. ولا يمكن تحقيق الطاقات الكاملة لنظام الضمانات المعزز إلا من خلال الانضمام العالمي إلى

البروتوكول الإضافي، وهذا بدوره يتوقف على تنفيذ جميع اتفاقات الضمانات ذات الصلة.

ويسرني أن مجلس محافظي الوكالة أقر في العام المنصرم ١٣ بروتوكولا إضافيا، منها ٤ بروتوكولات أقرت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وهذا يجعل إجمالي عدد البروتوكولات الإضافية التي تم إقرارها ٤٥ بروتوكولا. ومع ذلك، فإن هذا العدد يقصر عن توقعاتنا. وما فتئت الدول تؤكد باستمرار أهمية نظام الضمانات المعزز والانضمام العالمي إلى البروتوكول الإضافي من أجل تعزيز مصداقية نظام عدم الانتشار. لذلك، أناشد جميع الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية أن تسارع بذلك في أقرب وقت ممكن.

وتقوم الوكالة بتنفيذ برنامج لمساعدة الدول الأعضاء في إقامة وصون نظام لحماية المواد النووية والمشعة من أن تستخدم في أية أنشطة غير مشروعة، وفي مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه المواد. كما دعوت إلى عقد اجتماع للخبراء في وقت لاحق من هذا الشهر لمناقشة إمكانية توطيد اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

لقد مر نحو ١٠ شهور منذ آخر عملية تفتيش قامت بها الوكالة في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقبل عام كنا نشعر بتفاؤل يشوبه الحذر بأن الوكالة ستكون قادرة على المضي في عملية التنفيذ الكامل لخطتها المتعلقة بالرصد والتحقق. إلا أن ذلك لم يحدث. ولا يزال مجلس الأمن يبحث عن طرائق لاستئناف أنشطة التحقق في العراق. بيد أن الوكالة لا يمكنها في الوقت الحالي تقديم أي قدر من التأكيد فيما يتعلق بامتثال العراق لالتزامه بموجب تلك القرارات. ومع ذلك، أود أن أؤكد لكم أن الوكالة ما زالت مستعدة لاستئناف أنشطتها في العراق بمجرد تلقيها أي إخطار عاجل.

ولا تزال الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ما هي عليه. فلم تتمكن الوكالة حتى الآن من التحقق من أن كل المواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تم الإعلان عنها. ونحن نواصل رصد "تجميد" مفاعلات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المهدأة بالغرافيت والمرافق المتصلة بها، كما طلب مجلس الأمن، ولكن التعاون الذي نتلقاه منها لا يزال محدودا. وعلى الرغم من عقد ١٢ جولة من المناقشات التقنية، لم يحرز أي تقدم حتى الآن بالنسبة لقضايا مهمة، مثل محافظتها على المعلومات ذات الصلة، التي تمكن الوكالة من التحقق من قائمة جرد المواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات في ذلك البلد. وكما أشرت من قبل، فبدون هذه المعلومات، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المتعذر في المستقبل التحقق من امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار. الذي أبرمته معها، وأملي أن يكون بإمكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في القريب العاجل تطبيع علاقاتها مع الوكالة، وكذلك زيادة مستوى تعاونها معها. فهذا سيخدم مصلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصلحة المجتمع الدولي على حد سواء.

إن نظام الوكالة للضمانات ليس إلا جزءا من النظام الشامل لعدم الانتشار. وعلى الرغم من أن فعالية الضمانات من العناصر الحاسمة في هذا النظام، فإن هناك عناصر أخرى متآزرة يجب أن يكون لها دور هام أيضا. ومن هذه العناصر، المراقبة الفعالة للصادرات، والحماية المادية الكافية للمواد والمرافق النووية، والخطوات المعجلة نحو نزع السلاح النووي، ووجود ترتيب ملائم للأمن العالمي والإقليمي.

ومن الفرص الجديدة المتاحة أمام الوكالة في هذا المجال تحديد الأسلحة النووية وخفضها. وهنا أود أن أبلغكم أن الوكالة تواصل العمل لطرح مبادرة مشتركة مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وتتركز هذه المبادرة على تحقق الوكالة من أن المواد الإنشطارية التي تسحب من برامج الأسلحة للدولتين تبقى نهائيا للاستخدام في الأنشطة غير العسكرية. وقد استمر العمل خلال السنة لوضع نظام تفتيش نموذجي مقترح يمكن أن يسمح لمفتشي الوكالة بالاضطلاع بواجباتهم في مجال التحقق دون الحصول على معلومات مصنفة عن الأسلحة. ويجري العمل أيضا لصوغ اتفاق نموذجي للتحقق.

وواصل مؤتمر نزع السلاح مناقشته هذا العام بشأن القضايا المتصلة بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لصنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتمشيا مع قرار سابق صادر عن الجمعية العامة، أعربت لرئيس المؤتمر عن استعداد الوكالة لتقديم المساعدة في وضع نظام التحقق لتلك المعاهدة. وبناء على طلب عدد من الدول، تقوم الأمانة

بتقديم مشورة الخبراء ومعلوماتهم عن خبرتها في المجالات ذات الصلة.

ومن الواضح أن التحقق في مجال تحديد الأسلحة النووية وخفضها سيمثل تحديا للوكالة من حيث احتياجاتها من الموارد. ولتحقيق هذه الغاية، عرضت على مجلس محافظي وكالتنا في وقت سابق من هذا العام بعض الخيارات الممكنة لتمويل أنشطة الوكالة للتحقق من هذه التدابير المستقبلية. ويركز التقرير على المبادئ التي يمكن أن تحكم مثل هذا التمويل وشتى الآليات الممكنة، بما في ذلك إنشاء صندوق لتحديد الأسلحة النووية وخفضها، يستند إلى نظام اشتراكات المقررة. وأكدت في تقريري أنه أيا كانت الترتيبات المالية التي يتفق عليها، فينبغي أن تكفل توفير تمويل موثوق منه ويمكن التنبؤ به. ذلك أن المسؤولية القانونية للوكالة وتقليدها العريق يمليان عليها أن تقبل كل طلبات التحقق التي تقدم إليها. وينبغي أن نبقى قادرين على القيام بذلك.

وأنتقل الآن إلى عمل الوكالة في مجال التكنولوجيا النووية. إن الولاية المناطة بنا هنا واضحة: وهي أن نزيد إلى أقصى حد ممكن من قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من هذه التكنولوجيا لأغراض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالقوى النووية، أود أن أشير هنا إلى قضيتين مثيرتين للاهتمام حاليا. تتمثل القضية الأولى في الحاجة إلى تلبية الطلبات المتزايدة على الطاقة، خاصة الطاقة الكهربائية، أما القضية الثانية فتتعلق بالحاجة إلى الحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحترار على نحو ما اتفق عليه في إطار بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. فالقوى النووية هي إحدى الخيارات القليلة لتوليد الطاقة القادرة على توفير إمدادات كهربائية على نطاق واسع ودون إحداث إنبعاثات للغازات المسببة لظاهرة الاحترار.

وفي نهاية عام ١٩٩٨، كان هناك أكثر من ٤٠٠ مفاعل لتوليد القوى النووية في أكثر من ٣٠ بلدا. وهذه المفاعلات تنتج نحو ١٦ في المائة من احتياجات العالم من الكهرباء. ويعتمد ١٦ بلدا على القوى النووية لتوفير ٢٥ في المائة أو أكثر من إمداداتها الكهربائية. وخيار القوى النووية وأي خليط معين للطاقة هو بالضرورة قرار خاص يتخذه كل بلد، وفقا للظروف الخاصة به واحتياجاته وأولوياته. ومع ذلك، لا بد من أن تكون الدول قادرة على اتخاذ ذلك القرار استنادا إلى معلومات كاملة ومستحدثة. وفي هذا السياق، تواصل الوكالة، بالتعاون مع ثماني منظمات دولية أخرى الاضطلاع ببرنامجها الخاص بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء لتنمية قدراتها على اتخاذ القرارات المناسبة في قطاع الطاقة. وبفضل قواعد البيانات والمنهجيات المتخصصة، أصبح بوسع الدول الآن أن تجري تقييمات مقارنة لخيارات الطاقة المتاحة لها، آخذة بعين الاعتبار العوامل البيئية والاقتصادية وعناصر المخاطرة الموجودة في دورة الوقود. ويوجد حاليا أكثر من ٩٠ بلدا تستخدم تلك الأدوات. كما أننا نساهم في العمل الذي يقوم به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ونعمل مع منظمات أخرى في التحضير لمناقشات بشأن الطاقة ستجريها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠١. وهدفنا أن نرى مسألة القوى النووية تحظى باستجابة كاملة وعادلة في ذلك المحفل الهام.

ومن العوامل الأساسية التي تساعد الحكومات الوطنية على التوصل إلى قرارات حول الاستخدام المحتمل للقوى النووية، قدرتها على تقدير جدوى التكنولوجيات المتقدمة. ولدى الوكالة مشروع للتعاون التقني الأقاليمي يجمع معا موردي التكنولوجيا ومستخدميها النهائيين المحتملين، من أجل وضع برامج نووية متكاملة لتحلية المياه. وتقدم الوكالة المساعدة في الأعمال التحضيرية الجارية في المغرب لإنشاء مفاعل نووي صغير لتحلية مياه البحر. وتدعو جمهورية كوريا الدول الأعضاء للمشاركة في التصميم الذي تقوم به لإنشاء المفاعل المتقدم النموذجي المتكامل لنظام تحلية المياه (سمارت).

وهناك مثال آخر على إمكانات استخدام التكنولوجيا النووية المتقدمة، تقدمه جنوب أفريقيا، حيث تساعد الوكالة حاليا في إجراء دراسة جدوى واستعراض أمان لتصميم جديد لمفاعل نموذجي ذي طبقات حصوية.

وينبغي أن أشير إلى أن الطاقة النووية، على الرغم من ميزتها البيئية، في حالة توقف في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ولكنها مستمرة في التوسع في القليل من البلدان السريعة النمو في آسيا وأجزاء من أوروبا الشرقية. وأرى أن صحوة استخدام الطاقة النووية يعتمد على العمل في ثلاث جبهات بالغة الأهمية: زيادة تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية، والاستمرار في تحسين

سجل السلامة العالمي، بما في ذلك التصرف في النفايات، واستعادة ثقة الجمهور.

وأنشطة الوكالة فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية تتجاوز بكثير إنتاج الطاقة النووية ودورة الوقود المستخدم فيها، لتشمل العديد من التطبيقات غير المتعلقة بالطاقة. فالوكالة تعقد سنويا أكثر من ٤٠٠ اجتماع تقني بشأن مختلف الموضوعات في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين. وهي أيضا تقوم بتشغيل مختبراتها الخاصة البحثية والخدمية وتنسيق التبادل في مجال البحوث والمعلومات في العديد من جوانب استخدام التقنيات النووية والنظائر المشعة بغية زيادة إنتاج الأغذية، وحماية البيئة، ومكافحة الأمراض وإدارة الموارد المائية. والتعاون التقني في إطار برنامجنا، الذي بلغ حوالي ٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨، يساعد دولنا الأعضاء على ضمان الاستخدام الملائم والفعّال للتقنيات النووية في إطار استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، من خلال التدريب ومشورة الخبراء وشراء المعدات.

ولإعطاء صورة عن نطاق عملنا، سأذكر بإيجاز بعض الأمثلة القليلة التي تحدث فيها التقنيات النووية فرقا. ولأبدأ بالزراعة. فالوكالة تقوم حاليا بمساعدة عدة بلدان في الشرق الأوسط في مجال التسميد بالري - أي استعمال الأسمدة من خلال الري بالتنقيط. وتشمل فوائد هذه التقنية زيادة إنتاجية المحاصيل، وزيادة فعالية استخدام المياه.

وفي بيلاروس، كانت أكثر من ١ مليون هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة قد تلوثت بعد حادثة تشرنوبل في عام ١٩٨٦. وكانت مشاريع الوكالة للتعاون التقني ذات أثر فعّال في ضمان أن تكون بذور اللفت التي تزرع الآن في المنطقة مأمونة الاستخدام في صناعة زيت الطعام وشحوم التزليق. وتهدف المشاريع إلى الإسراع بتطهير الأرض من التلوث، وعودة المزارعين إلى أراضيهم وزيادة فرص العمل. وتقدم الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، المعنية بالتقنيات النووية في الأغذية والزراعة، الدعم التقني لهذه المساعدة.

ومجال الصحة البشرية من المجالات التي تغدو فيها التقنيات النووية ذات أهمية متزايدة. واسمحوا لي أن أورد مثالا واحدا فقط هنا. فقصور الغدة الدرقية في المواليد الجدد، الذي يمكن أن يؤدي إلى التخلف العقلي وإعاقة النمو، هو مرض قابل للعلاج إذا ما اكتشف بعد الولادة مباشرة. وقد ظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال السنوات العشر الأخيرة تساعد السلطات الصحية في عدد من البلدان في إدخال التكنولوجيا الملائمة في برامج فحص المواليد الجدد. وباستخدام التكنولوجيا التي أدخلتها الوكالة، يتوقع لتايلند أن تجري الفحص لجميع مواليدها الجدد - أي ١,٢ مليون طفل في السنة بحلول سنة ٢٠٠٢. وفي أمريكا اللاتينية، يجري الفحص لأكثر من ٣ ملايين مولود جديد في السنة في إطار البرامج التي ابتدرتها الوكالة.

وندرة المياه العذبة من المشاكل التي يمكن أن تؤثر على ثلثي سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥. وهناك مشروع ترعاه الوكالة، وينفذ مشاركة بين بيرو وبوليفيا، يستخدم تقنيات النظائر والوسائل الجيوكيميائية في مساعدة السلطات على أن تقيس بدقة كميات المياه المتجددة في بحيرة تيتيكاكا. فمعرفة كميات المياه المتدفقة إلى داخل البحيرة والخارجة منها في غاية الأهمية لإدارة الموارد المائية بفعالية في البلدين. وسيمكن المشروع بيرو وبوليفيا من اتخاذ قراراتهما على أساس علمي فيما يتعلق بكميات المياه المتاحة للاستهلاك البشري، والاستخدام لأغراض الري والصناعة.

وهناك مشروع إقليمي آخر، يشمل إثيوبيا، والسنغال، ومصر، والمغرب، ساعد البلدان المعنية في رسم خرائط لموارد المياه الجوفية وتقييمها وإدارتها، بهدف عام يتمثل في توفير مياه الشرب لسكان تلك البلدان على أساس مستدام. وبالعمل في إطار المبادرة المشتركة بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المسماة "إدارة المياه للمدن الأفريقية"، ستوفر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم التقني في استخدام تقنيات النظائر، بالإضافة إلى التقنيات غير النووية، للمساعدة على تطوير سياسات لإدارة المياه في المناطق الحضرية.

وانتقل الآن إلى موضوع الأمان النووي. إن إظهار سجل عالمي للأمان في جميع الأنشطة خلال دورة الوقود النووي، من المسائل الأساسية لبث الثقة لدى الجمهور في الطاقة النووية. وفي السنوات الأخيرة، منذ حادثة تشرنوبل، شهد سجل الأمان العالمي لمحطات القوى النووية تحسنا عاما. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لضمان الاحتفاظ بالمتطلبات التقنية والبشرية لثقافة الأمان عند أعلى مستوى ممكن. والحادثة

التي وقعت قبل بضعة أسابيع في مرفق تحويل الوقود النووي في توكيمورا باليابان حادثة وثيقة الصلة بهذا الموضوع. فهي تدل على أن الحوادث يمكن أن تقع إذا لم تتم المحافظة على مستوى الاحتراس المطلوب.

وفيما يتعلق بتلك الحادثة، كانت الوكالة على اتصال مبكر بالسلطات اليابانية لتقدم المساعدة ولتنقل المعلومات إلى المجتمع الدولي حالما تتوفر. وأوفد فريق من متخصصي الأمان النووي التابعين للوكالة الدولية في بعثة إلى اليابان للاستيثاق من الحقائق المتعلقة بالحادثة. وسيصدر تقرير هذا الفريق قريبا. وناقش الفريق أيضا مع السلطات اليابانية إمكانية إجراء استعراض أكثر شمولا للحادثة. وقد برهنت هذه الاستعراضات في الماضي على أنها وسيلة مفيدة لتمكين البلدان الأخرى من التعلم من الحوادث التي وقعت.

إن الأمان مسؤولية وطنية. ولكننا تعلمنا بطريقة قاسية بعد حادثة تشرنوبل أن التعاون الدولي بشأن جميع المسائل المتصلة بالأمان مسألة لا غنى عنها. وظلت الوكالة خلال السنة الماضية تسهم في صياغة نظام فعّال للأمان على نطاق العالم، ويشمل هذا النظام الاتفاقيات الدولية التي تصف المعايير القانونية الأساسية للاستخدام المأمون للطاقة النووية؛ ومعايير الأمان المقبولة دوليا؛ والتدابير اللازمة لمساعدة الدول على تنفيذ هذه الاتفاقيات والمعايير.

والاجتماع الأول الذي عقد في وقت سابق من هذه السنة لاستعراض اتفاقية الأمان النووي، كشف عن الالتزام القوي للإطراف المتعاقدة بأن تحقق مستوى عاليا من الأمان في جميع المنشآت النووية وتحافظ عليه. وأكد الاجتماع، في جملة أمور، على حقيقة أن الأطر التشريعية قد أنشئت بصورة حسنة في معظم البلدان، وأن الأنظمة التشغيلية للتغذية الارتجاعية قد أقيمت. وأحاطت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية علما بالعديد من العوامل التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على الأمان النووي إذا لم توازيها إجراءات مضادة ملائمة. وتشمل هذه العوامل رفع الضوابط عن أسواق الكهرباء والافتقار إلى الموارد الاقتصادية الكافية. وقد اتخذ العديد من الأطراف المتعاقدة إجراءات لمواجهة التحديات التي تمثلها هذه العوامل.

ومن شواغل الأمان التي أود أن ألفت إليها الانتباه تهديد الصحة العامة الناشئ عن مصادر إشعاعية "يتيمة". وهي مصادر إشعاع لا تخضع لسيطرة سلطات وطنية. وخلال السنة قيد الاستعراض أوفد خبراء الوكالة الدولية للتحقق من الآثار الإشعاعية لمصادر من هذا النوع وجدت في بيرو، وجورجيا، وتركيا، ولتقديم المساعدة على اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة. ويسرني أن أقول إن المؤتمر العام للوكالة الدولية المعقود في الشهر الماضي اعتمد خطة عمل بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمن المواد، وتفصل الخطة، في جملة أمور، ما ينبغي أن تكون عليه استجابة الوكالة.

وهناك شاغل آخر يتعلق بأمان المفاعلان البحثية. فقد أنشئ أكثر من ٦٠٠ مفاعل بحثي؛ أغلق منها ٣٤٤، على الرغم من أن ١٠٦ منها فقط أخرجت من الخدمة. وتركز الوكالة اهتمامها على رفع كفاءة الهياكل التنظيمية وتوفير استعراضات الأمان والخدمات الاستشارية لمساعدة الدول التي تواجه مسائل مثل التقادم والإخراج من الخدمة.

وأحد الموضوعات الرئيسية في المناقشة المتعلقة باستخدام التكنولوجيات النووية، هو أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة. وقد أكدت ندوة دولية عقدت مؤخرا برعاية الوكالة، على الرأي القائل بأنه توجد بالفعل تكنولوجيات للتصرف بطريقة آمنة وسليمة بيئيا وفعالة من حيث التكاليف في النفايات المشعة. ويرى الخبراء أن النفايات ذات المستوى العالي والوقود المستهلك يمكن أن تعزل بأمان في أنواع معينة من المستودعات الجيولوجية العميقة. إلا أن عددا من الدول تختار الآن التخزين الطويل الأجل للنفايات، حتى لا تحجب عن نفسها كل خيارات المستقبل. وتجري الأبحاث الآن بشأن جدوى التخلص من النفايات بطريقة قابلة للعكس تسمح، متى تقرر ذلك، باسترجاع النفايات في المستقبل. كما تستمر الأبحاث بشأن تكنولوجيات لتخفيض كميات النفايات ذات المستوى العالي ونشاطها الإشعاعي. وفي رأيي أنه ينبغي أولا بناء مستودعات نهائية لنفايات المستوى العالي، فعندئذ فقط يمكن أن يبدأ الجمهور في تصور وتقبل أن مسألة النفايات قد حلت. وسيكون هذا إنجازا ضخما في السنوات المقبلة. وما برحت الوكالة تساعد الدول الأعضاء في تصريف الوقود المستهلك والنفايات المشعة، وذلك بوضع معايير الأمان ونقل التكنولوجيا فضلا عن البعثات الاستشارية.

وأخيرا أود أن أبلغكم، فيما يتعلق بموضوع الأمان، أن الوكالة قد عملت على مدى السنة الماضية كمركز تنسيق

في مجال مساعدة الدول الأعضاء على معالجة مسألة سنة ٢٠٠٠، على النحو الكافي، فيما يتعلق بالمرافق النووية والمرافق الطبية التي تستعمل المصادر الإشعاعية. وإنني أحث الدول كافة على بذل قصارى جهودها لضمان مسايرة هذه المرافق لمتطلبات سنة ٢٠٠٠.

ويتضح من هذا الاستعراض لأنشطة الوكالة أن جدول أعمالنا آخذ في التعاظم. وفي ظل الظروف المستمرة التي نعتمد فيها على ميزانيات نمو حقيقي صفري، يتمثل التحدي الآن في كيفية سد الفجوة الفاصلة بين الأولويات والإمكانيات.

وقد حققنا في السنة الماضية تقدما على جبهات عديدة في جهودنا الرامية إلى تحسين تخطيط أنشطتنا وتنفيذها وتقييمها. وقد أعد مشروع استراتيجية متوسطة الأجل، يجمل أهداف الوكالة ومراميها لفترة السنوات الخمس الممتدة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٥، والوسائل المقترحة لتلبية هذه الأهداف. وستسير عملية إعداد البرنامج والميزانية، التي ستستند إلى الأهداف المبينة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، حسب عملية منظمة لتقييم احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها، وستعين النتائج المتوقعة وتحدد مؤشرات الأداء. وسينسق التنفيذ الفعال من قبل الأمانة وسيكون مستندا إلى النتائج، وستكمله عملية تقييم معززة تستهدف التيقن من مدى تحقيق أهدافنا والبناء على أساس الدروس المستفادة.

كما أود أن أؤكد الأهمية التي نوليها للوصول إلى شركائنا التقليديين وشركائنا الجدد على السواء. فالتفاعل الفعال مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجمهور مسألة جوهرية بالنسبة لقدرة الوكالة على الحفاظ على المساندة العامة لدى إنجاز برنامجها. وفي حزيران/يونيه، اعتمدت سياسة جديدة للإعلام والتوعية، تستهدف تعزيز هذا التفاعل. وسيركز جزء من هذا الجهد على إقامة حوار مع المجتمعات المعنية بالتنمية النووية وتحديد الأسلحة النووية. وسوف تساعد الاستراتيجية المجتمع الدولي على إجراء تقييم موضوعي يبين قيمة الاستعمالات المختلفة للعلوم والتكنولوجيات النووية.

وينبغي أن أشير أيضا إلى أن أحد نتائج دورة المؤتمر العام في هذه السنة تتمثل في التوصل بعد سنوات عديدة من النقاش، إلى اتفاق، بشأن إدخال تعديل على النظام الأساسي للوكالة من شأنه، عند وضعه موضع التنفيذ، أن يزيد من عدد أعضاء مجلس المحافظين من ٣٥ إلى ٤٣ دولة عضوا، وذلك لمراعاة الزيادة في عدد البلدان النامية الأعضاء في الوكالة.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر القول بأن التقرير السنوي المعروض على الجمعية يبين بالتفصيل أعمال الوكالة في سنة ١٩٩٨، ويجمل التقدم ويحدد الأعمال التي لا يزال من المتعين إنجازها. ويسرني بالغ السرور أن أبلغكم بأنه تم التوصل في دورة المؤتمر العام للوكالة، التي اختتمت في الشهر الماضي، إلى توافق آراء بشأن جميع المسائل التي ناقشتها الدول الأعضاء في الوكالة. وإنني آمل، ونحن نتطلع إلى الألفية الجديدة، أن نهتدي جميعا بفهم واضح بأن التعاون والتوافق على المستوى الدولي هما وحدهما السبيل إلى إحراز تقدم بشأن بعض من أكثر القضايا التي تواجهنا إلحاحا، ألا وهي مكافحة الفقر، وصون السلم والأمن وتعزيزهما، وحماية بيئتنا. وهذه جميعا قضايا تسهم فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتلتزم بها التزاما تاما.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لحكومة النمسا، التي تواصل استضافتنا بكرم وسماحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ليعرض مشروع القرار A/54/L.21.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد البرادعي، المدير العام، على عرضه الشامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكدت الفترة المشمولة بالتقرير، وهي أول سنة كاملة يقضيها في منصبه، صحة تصورنا بأن المدير العام، بقدراته المهنية وتفانيه، يعزز جميع جوانب الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الطاقة الذرية. ذلك أن خبراته كدبلوماسي وموظف دولي وعالم، تتجمع الآن في مهمة قيادية يستحق عليها الثناء.

وأود أن أكرر الإعراب هنا عن تعهدنا بالتعاون مع الوكالة كي تنجز أعمالها. وينبغي الإشارة هنا بوجه خاص إلى أهمية ما يصفه المدير العام بأنه الأسس التي يقوم عليها عمل الوكالة، وهي التكنولوجيا والأمان والتحقق. وتأثير الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النووية، وكذلك للتحقق من عدم

استخدام المواد النووية في الأغراض العسكرية، يتسم بأهمية زائدة في هذه الأيام.

وما برحت البرازيل تشترك في أنشطة الوكالة منذ إنشائها. وفي عام ١٩٥٦، كان رئيس المؤتمر الذي اعتمد النظام الأساسي للوكالة هو السفير البرازيلي خواو كارلوس مونيز. واليوم تتشرف البرازيل بأن تعرض، بوصفها رئيسا لمجلس محافظي الوكالة، مشروع القرار A/54/L.21، المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والنص المعروض علينا تتجلى فيه أهم المسائل المطروحة في التقرير الذي عرضه المدير العام، السيد البرادعي، لتوه، فضلا عن القرارات ذات الصلة التي اعتمدت كلها بتوافق الآراء في الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة. وأود أن أبرز بإيجاز المحتويات الأساسية لهذا المشروع.

ومما لا شك فيه أن التوصل إلى اتفاق على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي، المتعلقة بعدد أعضاء مجلس المحافظين - وهي مسألة ظلت موضع نقاش معظم الوقت في ربع القرن الماضي - يمثل فتحا عظيما تحقق في دورة المؤتمر العام المعقودة هذه السنة. ولذلك، يكرس مشروع القرار A/54/L.21 فقرة خاصة في المنطوق لمسألة زيادة عدد أعضاء مجلس المحافظين من ٣٥ عضوا إلى ٤٣ عضوا.

كما يركز مشروع القرار على عنصر شديد الأهمية من عناصر نظام عدم الانتشار - ألا وهو اتفاقات الضمانات - وتأثيرها المباشر على التحقق وبناء الثقة. ويولي الاهتمام الواجب لحتمية تعزيز فعالية نظام الضمانات وزيادة كفاءته بهدف الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز دور البروتوكول الإضافي النموذجي، المعتمد في أيار/ مايو ١٩٩٧.

وعلى مدى السنوات أعطيت أولوية متزايدة للأمان النووي. وقد أدى نفاذ اتفاقية الأمان النووي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، إلى تزويد المجتمع الدولي بصك هام بشأن هذه المسألة. ويعرب مشروع القرار عن الارتياح للنتائج التي أسفر عنها الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة، وعن توقع إحداث تحسينات أخرى في مجالات معينة تحددت خلال الاجتماع.

وعلى غرار ما حدث في القرارات السابقة، فإن مشروع القرار هذا يتناول شواغل المجتمع الدولي في ميدان الطاقة النووية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعراق. وهو يعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة، ويدعوها إلى الامتثال التام للاتفاق المذكور. وفيما يختص بعمليات التفتيش في العراق، يشدد النص على الحاجة إلى التنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن ويطلب من العراق أن يسمح للوكالة بالاستئناف الفوري لأنشطتها المتعلقة بالرصد والتحقق المستمرين.

ومشروع القرار الذي تعرضه البرازيل اليوم هو ثمرة عمل جاد، وتعاون وتفاهم بين الوفود في فيينا. وتعرب البرازيل عن امتنانها للجهود الصادقة التي بذلتها جميع الوفود التي بفضلها تمكنا من التوصل الى نص متوازن. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار هذا يعد في الواقع انعكاسا منصفا ودقيقا للقضايا الرئيسية التي تناولتها الوكالة أثناء الفترة قيد الاستعراض. وبالنيابة عن مقدمي المشروع - الذين انضمت إليهم الآن فنلندا وسلوفاكيا، نائبا رئيس مجلس المحافظين، والأرجنتين والبوسنة والهرسك - أود أن أعرب أيضا عن تقديري لما تلقيناه من دعم وتعاون في فيينا، وهنا من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانة الأمم المتحدة.

وأود أن أنقل الى الرئيس الشعور السائد بين الوفود، التي تواصل إجراء مشاورات بشأن جزء محدد من النص، وهو أن مشروع القرار ليس جاهزا بعد للاعتماد. ولذلك يُقترح أن يفكر الرئيس في تأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، حتى يتسنى للوفود المهتمة أن تحسم فيما بينها بعض القضايا المعلقة.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشترك في هذا البيان أيضا بلدان وسط أوروبا وشرقيها المنتسبة للاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة فضلا عن البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وهما ليختنشتاين والنرويج.

ومن دواعي سروري البالغ ملاحظة أن السيد محمد البرادعي قد استهل خلال سنته الأولى الكاملة بصفته المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة مبادرات جديرة بالثناء. والاتحاد الأوروبي يقدم دعمه الكامل لجميع المبادرات الرامية الى تحسين فعالية وكفاءة برامج الوكالة وأنشطتها وإدارتها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لتقديم مشروع الاستراتيجية المتوسطة الأجل - وهو نهج موحد يستند إلى أعمدة ثلاثة هي بالتحديد التكنولوجيا والأمان والتحقق. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذا النهج الشامل للتخطيط الاستراتيجي، الذي يشمل تحديد الأولويات على نطاق الوكالة كعنصر رئيسي ينبغي أن يشكل أساسا للبرامج ولمقترحات الميزانية في الأجل المتوسط.

وبما أن الأولويات تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول الأعضاء، فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد على أن إجراء حوار بشأن تحديد الأولويات على مستوى الوكالة بأسرها - وعلى الأخص في مجلس المحافظين - يعد أمرا بالغ الأهمية. وينبغي أن يستند هذا الحوار إلى تقييم موضوعي للجوانب التكنولوجية فضلا عن الجوانب المالية، مع التسليم بمختلف احتياجات شتى الدول الأعضاء، وإيلاء الاعتبار الواجب للمسؤوليات القانونية للوكالة. ولا بد من أن تكون نتيجة الحوار وضع استراتيجية تحدد بوضوح المجالات ذات الأولوية، وتضع معايير نجاح ملائمة، وتحدد معايير للانتهاء على مراحل من أنشطة معينة فات أوانها أو أنشطة لها أولوية دنيا. ومن شأن هذا أن يمكن من تخصيص موارد مالية وبشرية للأنشطة ذات الأولوية العليا، التي تعيَّن تمويل الكثير منها بموارد من خارج الميزانية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي تمويل جميع الأنشطة القانونية من الميزانية العادية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار، وأساسا ضروريا لمتابعة نزع السلاح النووي. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم دور الوكالة في حماية المواد والمرافق النووية، ولا سيما ضمن إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما شجع بنشاط على إبرام البروتوكولات الإضافية على الصعيد العالمي. ويطالب الاتحاد الأوروبي كافة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتصادق عليها، فضلا عن البروتوكولات الإضافية الملحقة بها. وفضلا عن ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي ليس لديها اتفاق شامل للضمانات أن تتفاوض بشأن بروتوكولات إضافية مع الوكالة، حسبما تنص على ذلك مقدمة البروتوكول النموذجي. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع كوبا على بروتوكول إضافي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا البيانات المتكررة التي أدلى بها المدير العام ومؤداها أن تنفيذ نظام ضمانات متكامل مسألة تتسم بأولوية قصوى. بيد أن الاتحاد الأوروبي يؤكد على أن اتخاذ تدابير جديدة لا ينبغي النظر إليه ببساطة على أنه إضافة للتدابير الحالية. فلا بد من تكامل النظامين تكاملا صحيحا للاستفادة بأقصى قدر ممكن بجميع مجالات التعاون الممكنة، مما يؤدي الى زيادة فعالية استخدام الموارد وجهود التفتيش.

ولا تزال الحالة المتعلقة بتنفيذ الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية موضوعا يثير بالغ القلق لدى الاتحاد الأوروبي. ولا نزال نشعر بالانزعاج لأنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الوكالة، لم يحدث تقدم بشأن أي من القضايا الهامة المعلقة منذ عام ١٩٩٤. ومرة أخرى يحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتثال على النحو الأوفى وفي أقرب وقت ممكن، لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة، وعلى التعاون بصورة تامة مع المدير العام.

لقد انقضى ما يزيد على ١٠ أشهر منذ آخر مرة تمكنت فيها الوكالة من تنفيذ عمليات التفتيش في العراق. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الوكالة من تنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومن ثم لم تتمكن من تقديم أي قدر من التأكيد على امتثال العراق لالتزاماته بموجب هذه القرارات. ويرى الاتحاد الأوروبي أن القيام دون إبطاء باستئناف أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة في العراق مسألة ملحة وعاجلة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن ضمان وجود مستوى عال من الأمان النووي في العالم بأسره مسألة لها أهمية قصوى. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى الوكالة أن تؤكد ضرورة مراعاة عناصر الأمان في مرحلة مبكرة من تصميم أي مرفق نووي. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه بالرغم من أن المسؤولية عن أمان تصميم أي منشأة نووية، وتشييدها وتشغيلها تقع على عاتق الدولة صاحبة الولاية القانونية

على تلك المنشأة، وتدعو الحاجة إلى إقامة تعاون على الصعيد الدولي لضمان وجود مستويات مقبولة دوليا للأمان النووي في كل مكان. وتنعكس هذه الحقيقة في كون الاتحاد الأوروبي مساهما رئيسيا، من خلال المعونة الكبيرة التي يقدمها لإنعاش اقتصاد بولندا وهنغاريا (مشروع فار) والمساعدة التقنية المقدمة لبرامج رابطة الدول المستقلة، وأيضا من خلال الأنشطة الثنائية التي تضطلع بها دولها الأعضاء مع الدول المتلقية، في الجهود الدولية لمساعدة دول شرقي أوروبا ووسطها، بما فيها جميع أعضاء رابطة الدول المستقلة لتحسين الأمان النووي. وأوجه التقدم المحرز في تلك البلدان، جديرة بالذكر، ولكن ما زال يتعين عمل الشيء الكثير في بعض الحالات.

ويولي الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا بالأمان النووي في عملية التوسيع الجارية في الاتحاد. ومن الأساسي إحراز قدر كاف من التقدم بشأن قضايا الأمان النووي حتى يتسنى إحراز النجاح في عملية التوسيع.

عقد الاجتماع الاستعراضي الأول لتنفيذ اتفاقية الأمان النووي في نيسان/ابريل ١٩٩٩. ونجح الاجتماع نجاحا باهرا في بيان أن الاتفاقية أداة قيمة في الجهود الدولية المبذولة لتقييم وتحسين مستويات الأمان النووي. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى عقد اجتماعات استعراضية في المستقبل. وبالإضافة إلى الجوانب المحددة بالنسبة للتحسينات في عملية الاستعراض ذاتها، يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تمارس الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية مزيدا من الانفتاح والشفافية. ومن المهم أيضا أن يكون بوسع الأطراف المتعاقدة في الاجتماع الاستعراضي المقبل الإبلاغ عن تقدم كبير في المجالات التي حددت فيها الحاجة إلى تحسين الأمان.

ويرجو الاتحاد الأوروبي أن ينهض هذا المثل المشجع على أداء اتفاقية الأمان النووي وعملية استعراضها، بالتوقيع والتصديق مبكرا على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالعمل المكثف الذي اضطلعت به الوكالة في مساعدة المشغلين والمنظمين في إعداد برامج مناسبة للتوافق مع عام ٢٠٠٠. وسيواصل الاتحاد دعم ذلك العمل مع دخول الألفية الجديدة التي يفصلنا عنها الآن أقل من شهرين.

وبرنامج التعاون التقني عنصر هام في أنشطة الوكالة. ويتجلى الدعم القوى من الاتحاد الأوروبي لبرنامج التعاون التقني، في ارتفاع مستوى المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء في الاتحاد لصندوق التعاون التقني، التي بلغت في عام ١٩٩٨ نحو ٣٠ في المائة من المجموع المحقق لإيرادات الصندوق. بيد أن الاتحاد الأوروبي يشدد على أن برنامج التعاون التقني ككل ينبغي أن يخضع لبحث متأن في ضوء ولاية الوكالة والقيود الحالية في الميزانية. كما أن الاتحاد يرى ضرورة أن يكفل لصالح الدولة المتلقية وصالح الوكالة أيضا التنسيق السليم بين أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني في البلد، وأنشطة المنظمات الأخرى، بقصد تحقيق التداؤب وتلافي الازدواجية في الجهود. ثم أن الاتحاد الأوروبي يرى أن تتواءم المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة تواؤما كاملا مع برامج التنمية الوطنية، وأن مسؤولية ذلك تقع، في المقام الأول، على عاتق الدول المتلقية.

والأداة الأولية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية هي الحماية المادية لتلك المواد، والتي تقع مسؤوليتها بالكامل على عاتق الدول فرادى ويدعم الاتحاد الأوروبي أنشطة الوكالة في مجال تنقيح توصياتها بشأن الحماية المادية للمواد النووية ومن خلال الخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية، وفي مجال توفير المبادئ التوجيهية والتدريب.

ويسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ أن الوكالة عززت أنشطتها الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وإلى تعزيز أمان مصادر الإشعاع وأمن المواد المشعة. وزادت الوكالة من تطوير برنامجها المتعلق بأمن المواد وأرست تعاونا محمودا مع المفوضية الأوروبية والمنظمة الجمركية العالمية ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) بقصد تطوير مبادئ توجيهية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أن المؤتمر العام الثالث والأربعين للوكالة اعتمد بعد مناقشات مرهقة امتدت لعدد من السنوات، قرارا بشأن تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، المتعلقة بتشكيل مجلس محافظيها. ولئن كان الاتحاد لم ير ضرورة لتوسيع حجم المجلس، فإنه انضم إلى توافق الآراء على مجموعة مسائل تتضمن، بالإضافة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس من ٣٥ إلى ٤٣ عضوا، قرارا بشأن تشكيل أفرقة

المجالات والمعايير المقرر استخدامها لدى تسمية أعضاء المجلس.

وقد أعرب المدير العام للوكالة عن استعداد أمانة الوكالة للمساعدة في التحقق المتصل بتخفيض الأسلحة النووية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من المهم بوجه خاص أن تخضع المواد الانشطارية التي تحدد أي دولة حائزة للأسلحة النووية أنها لم تعد لازمة للأغراض الدفاعية، لنظام ضمانات ملائم، تحت إشراف الوكالة. وعلينا جميعا أن نكرس المزيد من الاهتمام لخيارات تمويل هذه الترتيبات الجديدة للتحقق. ويرحب الاتحاد بالجهود الرامية إلى إنشاء آليات تحقق والتدابير الأخرى المتوخاة في إطار المباحثات الثلاثية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والوكالة، كما يرحب بقرار عدد من الدول اعتماد مجموعة مبادئ توجيهية لإدارة البلوتونيوم في كل الأنشطة السلمية.

وما زال الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة يؤيد بثبات استهلال والتبكير باختتام مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف وملزمة دولية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. والاتحاد الأوروبي مستعد تماما لمناقشة دور للوكالة في مجال التحقق، بالنسبة لاتفاق من هذا القبيل.

وعما قريب سيحل علينا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ والاتحاد الأوروبي يؤيد ويشجع تنفيذ معاهدة عدم الانتشار وقرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة، وبوجه خاص القرار المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، والقرار المتعلق بتعزيز العملية الاستعراضية للمعاهدة. والخروج بنتيجة ناجحة من مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للمعاهدة، أمر حيوي لمساعينا المشتركة لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ومواصلة نزع السلاح النووي.

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفد المكسيك للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن امتنان وفد المكسيك للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي لعرضه التقرير المتعلق بأعمال الوكالة لعام ١٩٩٨.

ويسر وفدي أن المؤتمر العام للوكالة وافق مؤخرا، في دورته الثالثة والأربعين على الطلبين المقدمين من هندوراس وأنغولا للانضمام لعضوية الوكالة، مما يزيد عدد الدول الاعضاء فيها إلى ١٣١ دولة.

وأود أيضا أن أشدد على ارتياح المكسيك للموافقة بتوافق الآراء في المؤتمر العام، على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة، بعد ٢٥ عاما من المفاوضات. ولسوف ييسر تصديق ثلثي أعضاء الوكالة على هذا التعديل من زيادة عدد أعضاء مجلس المحافظين من ٣٥ إلى ٤٣ عضوا، وتخصيص كل دولة عضو لأحد المجالات المسرودة في تلك المادة. وعليه، فسوف يعزز التعديل، بالتأكيد، مشاركة والتزام جميع المناطق بأهداف الوكالة وعملها.

وتعلق المكسيك أهمية كبيرة على أنشطة ضمانات الوكالة وعلى تطويرها وتطبيق التدابير التي تعززها. ويحدونا الأمل في أن يستمر التعاون الممتاز بين حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة التحقق المتعلقة بفائض المواد الانشطارية وذلك للحؤول دون استخدام هذه المادة من جديد في صنع الأسلحة النووية.

وتؤيد حكومة المكسيك التدابير التي اعتمدها مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر الماضي والتي تستهدف مراقبة المواد الانشطارية من قبيل النبتونيوم والاميريشيوم، على أساس أن عناصر ما وراء اليورانيوم هذه، عندما يجري فصلها في عملية إعادة معالجة اليورانيوم أو تنقيته، وعندما تتوافر بكميات كبيرة، يمكن أن تستخدم في صنع النبائط النووية المتفجرة.

وإن الأمان من النفايات النووية والإشعاعية والمشعة ينطوي على أهمية خاصة في السنوات الأخيرة، ليس فقط بوصفه وسيلة لتجنب إلحاق الضرر بالحياة والصحة والبيئة وتوفير الضمانات للبشرية بأن التجهيزات والمواد النووية تعمل بكفاءة، بل أيضا، وإلى حد كبير، لأن الممارسات المأمونة ستحدد ما إذا كانت الطاقة ستصبح جزءا من خياراتنا المتعلقة بالطاقة في المستقبل.

وتشعر المكسيك بالسرور إزاء النتائج الإيجابية التي أسفر عنها الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الامان النووي الذي عُقد في نيسان/ابريل ١٩٩٩، حيث شاركت فيه المكسيك بوصفها

عضوا كامل العضوية. وإننا نؤيد تنفيذ التوصيات التي صدرت عن ذلك الاجتماع لتحسين التصرف المأمون بالمواد والمعدات النووية.

ونود أن نعرب عن امتناننا للأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لاضطلاعها بتعزيز مجموعة معايير الأمان. ولقد تعززت أنشطة الوكالة في هذا المجال باعتماد معايير إضافية تتعلق بإدارة النفايات المشعة ونقلها بصورة مأمونة وبأمن محطات الطاقة النووية التي وافق عليها مجلس المحافظين، بالإضافة إلى اعتماد قرارات في المؤتمر العام المعني بحماية المرضى من الإشعاع، والنقل الآمن للمواد المشعة وأمن مصادر الإشعاع.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية المبادرة التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنشاء مراكز إقليمية مهمتها نشر التعاون الأفقي. وفي حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن ذلك سيساعد في توجيه مختلف المبادرات ومشروعات الوكالة بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع الدول الأعضاء في منطقتنا. ومرة أخرى فإننا نتوجه بنداء من أجل تعزيز صندوق التعاون التقني. وتولي المكسيك الأولوية القصوى للأنشطة التقنية للوكالة، إذ أنها تمثل عنصرا أساسيا من ولايتها وجزءا لا يتجزأ من العقد المكرس في النظام الأساسي للوكالة.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشيد بالمدير العام للوكالة على تقريره. وننوه مع التقدير بمواصلة أدائه الرائع هذا العام دعما للإسهامات الهامة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية خدمة للسلم والازدهار الدوليين.

وإننا نقف على عتبة ألفية جديدة. وإذ نلقي بنظرنا إلى الوراء على قرن أخذ يتلاشى سريعا في غياهب التاريخ، لا يسعنا إلا أن نقف مشدوهين حيال التطور التكنولوجي الكاسح الذي وسم السنوات الـ ١٠٠ الماضية. ومن بين أروع تلك الإنجازات تسخير التكنولوجيا النووية في طائفة متنوعة لا نهاية لها من التطبيقات السلمية. وأن قدرة المجتمع الدولي على متابعة هذا الهدف بنجاح يمكن أن تعزى في جزء كبير منها إلى العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن تطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية لم يكن ممكنا إلا بسبب الاتفاق الدولي الواسع النطاق بأن هذا التطور يجب أن يجرى في إطار شروك محددة تحديدا واضحا. والوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نظامها الفريد للضمانات الدولية تيسر التعاون النووي السلمي في أنحاء العالم من خلال توفير تأكيد دقيق بأن المواد والتكنولوجيا النووية لا يساء استخدامها لأغراض غير سليمة. فالضمانات والتعاون النووي السلمي يسيران حقا يدا بيد. واتساع نطاق التعاون النووي السلمي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية جدير بالتنويه بصورة خاصة. وحاليا تنخرط الوكالة في مشروعات تطوير الطاقة النووية مع ما يربو على ٩٠ دولة من دولها الأعضاء، بما في ذلك الاضطلاع بعمل هام في عدد من البلدان النامية. وتتراوح المشروعات بين التطبيقات الطبية والعمل في مجال الزراعة والصناعات الأساسية. وتعترف الولايات المتحدة بأهمية البرامج المتنوعة للوكالة في تعزيز جودة الحياة الإنسانية في العديد من البلدان ويسرها أن تكون من كبار المساهمين في هذا العمل.

والنهج الجديد الذي تتبعه إدارة التعاون التقني، والمعروف بـ "استراتيجية التعاون التقني" قد عمل على زيادة الكفاءة في تنفيذ هذا البرنامج الهام. ومفهوم "الفريق الواحد" الذي يؤيده المدير العام يؤتي أكله حقا إذ أن مختلف ادارات الوكالة تعمل معا حتى بصورة أوثق لتنفيذ برنامج فعال للتعاون التقني. ويتزايد استخدام لبنات البناء لوضع برنامج محسن، بما في ذلك معايير المشروعات النموذجية وتخطيط الموضوعات والأطر البرنامجية القطرية. وهذه العناصر ستكون ذات أهمية أكبر في إحراز التقدم في برنامجي سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. ومن الأهمية بمكان أيضا الاستمرار في تقييم البرنامج ومقارنة أهدافه وإنجازاته.

والمشروعات المتنوعة التي اضطلع بها برنامج القانون التقني والفوائد العديدة المتأتية عنها تقدم للعالم فهما أفضل لطريقة استخدام الأنشطة النووية من أجل حل المشاكل الصعبة في مجال الصحة البشرية والبيئة والزراعة والصناعة. واستمرار العمل في هذه المجالات سيعود بالفائدة على جميع مواطني الدول في القرن المقبل وفيما يليه من قرون. بيد أنه يتعين علينا أن نضمن التمتع بهذه الفوائد على نطاق واسع وبخاصة في مجال تخفيف محنة أكثر البلدان فقرا في العالم.

ويكمن في صميم هذا التعاون كله الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الدول الأعضاء فيها مفهوم الأمان من النفايات النووية والإشعاعية والمشعة. وأن تعزيز الأمان النووي لا يزال يمثل هدفا أساسيا من أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فمن خلال تطوير الاتفاقيات الدولية، ومعايير وتدابير الأمان المقبولة دوليا لمساعدة الدول في تنفيذ هذه الاتفاقيات والمعايير، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسعى جاهدة إلى تعزيز الأمان على نطاق العالم. ولقد سرت الولايات المتحدة بالمشاركة في الاجتماع الاستعراضي الأول لاتفاقية الأمان النووي، الذي استضافته الوكالة. ووجدنا أن الاجتماع يمثل عملية تبادل مفيدة جدا بين العديد من الدول الأطراف في الاتفاقية ونتطلع إلى عقد دورات في المستقبل. وتقدم الوكالة دعما هاما لاتفاقية الإنذار المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أوطارئ إشعاعي. وبالمثل فإن الدور الريادي للوكالة في مساعدة الدول على التصدي لمشكلة بقة الكمبيوتر في العام ٢٠٠٠ دور يستحق الثناء. وتؤكد الولايات المتحدة على دعمها القوي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان النووي في العالم وعلى التزامها بتعزيز هذه الأنشطة الهامة بصورة أكبر.

وقد تحقق تقدم ملحوظ عبر السنوات في مجال تحديد وتنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويقوم هذا النظام بالمهمة الأساسية المتمثلة في التحقق من الامتثال لاتفاقات الضمانات الشاملة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من معاهدات عدم الانتشار النووي. وترحب الولايات المتحدة بالتعاون الوثيق فيما بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة العامة، وهو الأمر الذي أدى إلى أحدث تطور في نظام الضمانات، أي ما يعرف بالبروتوكول الإضافي. وعند تنفيذ هذا البروتوكول فإنه سيوفر للوكالة قدرة معززة للكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلنة. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا أهمية البروتوكول الإضافي وتشيد بال ٤٥ دولة التي قدمت بروتوكولاتها الفردية ليصادق عليها مجلس محافظي الوكالة. ونحث جميع الدول على تطبيق تدابير الضمانات الجديدة بأسرع وقت ممكن. وتواصل الولايات المتحدة من جانبها الإعدادات للتنفيذ من أجل تقديم بروتوكولها لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة التماسا للمشورة والحصول على موافقته على التصديق.

وتظل الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء عدم امتثال العراق لالتزامات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد مرت سنة تقريبا منذ أن أجرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية آخر عمليات تفتيش في العراق. إن العراق، رغم تكرار النداءات، ما برح يرفض استئناف عمليات التفتيش تلك، رغم التزاماته بذلك. وفي غضون ذلك، كما لاحظ المدير العام، لا يمكن للوكالة أن توفر أي قدر من التأكيد فيما يتعلق بامتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واستعداد العراق في الماضي لتجاهل تلك الالتزامات على نحو صريح يمثل تذكرة كئيبة بإمكانية قيام أية دولة بإساءة استعمال المواد النووية في الأغراض غير السلمية. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن امتثال العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة يقتضي أن يسمح العراق للجنة الخاصة أو للمنظمة التي ستخلفها بالعودة إلى العراق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستئناف أنشطتهما التي كلفهما بها المجلس في أقرب وقت ممكن. وسنواصل بذل جهود حثيثة مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للتصدي لهذا التهديد الخطير للسلم في الشرق الأوسط وما يتجاوزه.

وتظل الولايات المتحدة تشعر كذلك بالقلق البالغ إزاء عدم قدرة الوكالة على التحقق من صحة واكتمال الإعلان الأولي للمواد النووية الذي صدر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونأمل أن تدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأهمية المركزية للتعاون الصادق مع الوكالة باتخاذ ما تراه الوكالة مناسبا من خطوات لإزالة مصدر القلق هذا الذي طال أمده وللتمكين من إحراز تقدم مستمر في الإطار المتفق عليه.

وتشيد الولايات المتحدة بجهود الوكالة فيما يتعلق بأمن المواد النووية، وتلاحظ الأنشطة الناجحة العديدة التي نفذت في إطار ذلك البرنامج. وعن طريق الدورات التدريبية، ومشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية، والبعثات الاستشارية الدولية للحماية المادية، استجابت الوكالة لطلبات تقدم بها عدد من الدول الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، ساعدت الوكالة تلك الدول في إنشاء أو تحسين النظم الضرورية لمنع استخدام المواد النووية أو غيرها من المصادر الإشعاعية الأخرى لأغراض غير مأذون بها. والوكالة وراء التقدم الهام في استرجاع المواد المستخرجة من المصادر الأولية المهملة ووراء الكشف عن عمليات الاتجار غير المشروع بهذه المواد والتصدي لها. وجهود الوكالة في مجال تحسين المبادئ التوجيهية

للحماية المادية ومساعدة الدول على تنفيذ نظم فعالة للحماية المادية على المستويات الوطنية وعلى مستويات المرافق بوصفها خطوات رئيسية صوب تحسين التحكم في الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وعلى مر السنين، التزمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطائفة متنوعة من البرامج التي تعزز الأمن، والصحة، والبيئة، وسلامة المجتمع الدولي. وقد قامت بذلك على نحو ممتاز. إن إنجازات الوكالة، التي تتضح في التقرير الذي يقدمه المدير العام، تظهر الدور الحاسم للوكالة في تشجيع التعاون في الاستخدامات السلمية الهامة العديدة للمواد والتكنولوجيا النووية في إطار شروط عدم الانتشار.

وباسم حكومتي، أود مرة أخرى أن أشكر السيد البرادعي على التقرير وأن أشيد بإنجازات الوكالة. ونحن نتطلع قدما إلى استمرار التعاون مع الوكالة لتعزيز مساهمتها الهامة في السلم والأمن الدوليين.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف العظيم أن يكون بيننا السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يقود الوكالة منذ سنتين. وما برحنا نولي أعلى تقدير لأنشطة الوكالة، على الأقل بسبب الأداء الباهر لقيادتها. وفي هذه السنة والسنة الماضية، حققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنجازات ترقى إلى مستوى تطلعاتنا. وتفخر ليتوانيا بأن تكون عضوا في مؤسسة تمثل قدوة تحتذى في الكفاءة والمقدرة على نيل الاحترام بالنسبة للعديد من المؤسسات الدولية الأخرى.

وتشارك ليتوانيا في تأييد بيان الاتحاد الأوروبي الذي شمل معظم ما كنا سنقوله. وأنا هنا اليوم لأتناول بعض المسائل المحددة من منظورنا الوطني.

ولسنوات عديدة ظلت نسبة الطاقة النووية من جملة إنتاج الطاقة في ليتوانيا من أعلى النسب في العالم. وأربعة أخماس البيوت في ليتوانيا تضاء بالطاقة النووية. وثمة منشأة نووية وحيدة، قرب إغنالينا في الشمال الشرقي من ليتوانيا، هي التي تنتج تلك النسبة من الإنتاج الوطني للطاقة. وبالطبع، يمثل أمان المنشأة أولوية وطنية.

وتدار المرافق النووية في ليتوانيا بطريقة تتسم تماما بالشفافية. فالشفافية هي أفضل أداة للأمان النووي. وهي تمكن أفضل الخبراء من معرفة كل شيء عن تشغيل المفاعلات ذات القنوات الواسعة من طراز (RBMK). ونعتقد أن هذه المنشآت، التي اعتبرت خطرة بسبب تكنولوجيتها - بصفة رئيسية بعد حادث تشرنوبيل - ثبت بعد ذلك أنها آمنة بقدر كاف ومفيدة إذا كانت إدارتها جيدة وكانت تدابير الأمان المطبقة فيها سليمة. وحتى الحادث الأخير في اليابان أظهر أن الأخطاء البشرية لا التكنولوجيات النووية هي التي تسبب الأخطار.

ونحن لا نزال نعمل على ترقية إدارة منشأة إغنالينا. وقد أنشأت نظم أمان إضافية؛ ويستخدم يورانيوم أكثر تخصيبا؛ ويمكن لنظام للكشف عن الحوادث أن يتعامل مع كل ما يسمى بالحوادث الناجمة عن التصميم؛ وقد اتخذت الاحتياطات ضد المشاكل المتعلقة بمشكلة سنة ٢٠٠٠. وبجميع هذه التدابير، إنني على ثقة من أننا نقترب من مرحلة نتحرر فيها من مخاوف أسرار الانصهار الذري. والطاقة النووية يمكن أيضا أن تصبح حلا طويل الأمد للمشاكل الصعبة المتعلقة بموارد طاقة الوقود الأحفوري المستنفدة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة.

والرأي العام في ليتوانيا إزاء الطاقة النووية آخذ في التغير أيضا. فنحن مجتمع واع بقضايا البيئة. وفي السنوات الماضية التي ولدت فيها حركة الاستقلال لدينا، كانت التغيرات السياسية تحدث غالبا بسبب الشواغل البيئية التي كانت لدى الشعب الليتواني خلال الاحتلال. وتمثل الموضوع الرئيسي لتلك الشواغل في منشأة إغنالينا للطاقة النووية. إلا أن الخلاف بشأن وجود منشأة طاقة نووية في بلدنا ذي البيئة الضعيفة ينبع من إعادة تفكير أوسع نطاقا في استراتيجيتنا للطاقة في ضوء التكامل الأوروبي، وليس من الشواغل البيئية أو شواغل الأمان لدى الشعب الليتواني.

والطاقة النووية هي من أكثر مصادر الطاقة رفقا بالبيئة. وقد مكنتنا وبلدان أخرى من توقيع بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بدون الدخول في التزامات من شأنها الإضرار بالتنمية الصناعية. وبوسعي أن أقول إنه بدون الطاقة النووية لن تكون هناك إمكانية للحفاظ على المناخ العالمي، حيث أن ذلك سيكون على حساب التنمية المستدامة.

إن ليتوانيا، بوصفها طرفا في اتفاقية الأمان النووي، تتابع باهتمام النظر في التقارير الوطنية عن الأمان.

وينبغي لتنفيذ الاتفاقية أن يكون بمثابة عامل موضوعي في تقييمات الأمان النووي في بلدان معينة. ومن المشجع أنه لم توجد انتهاكات للاتفاقية خلال اجتماع الاستعراض الأول، المعقود في عام ١٩٩٩.

وتقر حكومتي بأن مفاعلاتنا ستصاب بالشيخوخة إلى الحد الذي يتعين عنده إغلاقها نهائيا. ووفقا للاستراتيجية الليتوانية الوطنية للطاقة التي اعتمدها البرلمان الليتواني قبل شهر، فإن المفاعل الأول في منشأة إغنالينا للطاقة قد تقرر إغلاقه بحلول سنة ٢٠٠٥. وتاريخ إغلاق الوحدة الثانية سيحدد في الاستراتيجية الوطنية المستكملة للطاقة، التي ستصدر في سنة ٢٠٠٤. وتم الاتفاق على الإغلاق المبكر كحل وسط في المفاوضات بين اللجنة الأوروبية والحكومة الليتوانية. إلا أن لا شيء يشير إلى أن تشغيل منشأة إغنالينا للطاقة النووية بعد هذين الموعدين سيكون غير آمن.

وهذه التواريخ، وأيضا مستقبل الطاقة النووية، على قمة جدول الأعمال السياسي والاقتصادي الحالي لليتوانيا لأن إنهاء خدمة محطة القوى "إغنالينا" بشكل فعلي سيتطلب أكثر من ميزانية الدولة السنوية. ناهيك عن النفقات الاجتماعية المصاحبة. وليتوانيا لن تتمكن من مواجهة ذلك التغيير بمفردها، وستحتاج إلى مساعدة دولية. ولذلك سيعقد مؤتمر دولي للمانحين في بداية عام ٢٠٠٠ في فيلنيوس.

فالطاقة النووية، بصرف النظر عن منافعها الكبيرة، لا تزال مثيرة للمشاكل في جانب بعينه من جوانبها: الوقود المستهلك والنفايات النووية، وتخزينهما مؤقتا والتخلص منهما في نهاية الأمر، وعلى وجه الخصوص في الدول الصغيرة ذات القدرات الصناعية والعلمية المحدودة. والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة تجيب على هذه المعضلة بشكل جزئي. ونحن نتطلع إلى أن نكون دولة طرفا في الاتفاقية. وليتوانيا، بينما تنتظر نفاذها، حصلت على حاويات للوقود النووي المستهلك، مؤجلة بالتالي مسألة التخزين النهائي لفترة محددة تبلغ ٥٠ عاما. وأثناء ذلك، تنهي حكومة ليتوانيا وضع ترتيبات للتخزين الدائم للوقود النووي المستهلك عن طريق تشريع وطني واعتمادات مالية.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تنشأ فقط من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإنما أنشئت أساسا لنزع السلاح النووي وتحقيق عدم الانتشار. ونحن نشعر بقلق إزاء عدم إحراز تقدم في حظر المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية، التي من المقرر أن تبدأ المفاوضات بشأنه في مؤتمر نزع السلاح.

إن توقعاتنا بشأن نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تتفق مع الواقع. ومؤتمر الدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد منذ شهر في فيينا، وفَّر بعض الطرق للاقتراب من الحظر الكامل الفعَّال للتجارب. ولقد صدقت ليتوانيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وفي نفس الوقت، فإن الأمانة الفنية العامة المؤقتة لمنظمة المعاهدة تقوم بالفعل بعمل ممتاز، ويرجع الفضل في تحقيق الكثير من ذلك إلى مساعدة الوكالات الدولية للطاقة الذرية.

لا يزال هناك أمل عام في أن تكون التجارب التي أجريت في العام الماضي في الهند وباكستان آخر تفجيرات لأسلحة نووية في التاريخ الإنساني. وحتى يتحقق هذا الأمل، ينبغي أن نتخذ محاذير ضد محاولات تطوير أسلحة نووية جديدة. إلا أنه من المؤسف ومن الخطير أن العديد من الدول لا تزال خارج نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يثير القلق بنفس القدر استمرار عدم امتثال بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لإحكامها بشكل ثابت. والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ سيتعين عليه أن ينظر في تلك التحديات ويجد الطرق اللازمة لجعل معاهدة عدم الانتشار عالمية بشكل تام وحقيقي.

وهذه مناسبة طيبة للثناء على الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحسين التدريجي في الوسائل المستخدمة للتحقق من الامتثال لمتطلبات عدم الانتشار النووي. وعلى وجه الخصوص نحن نرى أن هناك فائدة كبيرة في وضع جيل جديد من طرق التحقق يرتكز على رصد الضمانات من بعد. وهذه الطرق ستفتح الطريق أمام رقابة أكثر حذرا وأكثر فاعلية للأنشطة النووية.

وليتوانيا تفعل كل ما في قدرتها حتى تستخدم خبرة الوكالة من أجل عالم أكثر أمانا وأكثر سلامة. ونحن، وقد وضعنا ذلك في الاعتبار، كنا من أوائل الدول التي

وقعت على البروتوكول الإضافي للاتفاقات بين ليتوانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات، الذي سنصدق عليه في العام القادم. ونحن ندعو جميع الدول الأخرى إلى إبرام بروتوكولات إضافية ايضا.

ونود أن نرى مشروع القرار الذي عرضه الممثل الدائم للبرازيل معتمدا بتوافق الآراء.

السيد دوسا سيسبيديس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): يسر كوبا أن تتناول العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي هدفها السامي، وفقا للمادة الثانية من نظامها الأساسي هو "تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع". وكوبا تقدر غاية التقدير الجهود التي بذلتها الوكالة في السنوات الأخيرة في مجالات المساعدة والتعاون التقنيين، والضمانات، والأمان النووي والأمن.

إن أنشطة التعاون الإنمائي والتقني هي بالتأكيد أكثر جهود المنظمة قيمة واستحقاقا للثناء، ونحن نعتقد أن من واجب الجميع العمل، ليس فقط على الإبقاء على هذا التعاون وإنما أيضا لتعزيزه وتنويعه.

إن الطاقة النووية بديل آمن، وصحيح تقنيا، وقابل للتطبيق من الناحية الاقتصادية، للوفاء باحتياجات الطاقة التي تلقي عبئا ثقيلا على الغالبية الكبرى من البلدان التي يتكون منها المجتمع الدولي. وخبرة أكثر من أربعين عاما، وعلى وجه الخصوص الجهود التي بذلت في العقود الأخيرة، بينت كل ما يمكن تحقيقه باستخدام التكنولوجيا النووية بطريقة مناسبة ذكية ورشيدة. ولذلك فإن الإلمام التام بمزايا الطاقة النووية والوضع الاقتصادي والاجتماعي لمعظم البلدان، وعلى وجه الخصوص البلدان النامية، لم يمنع بعض البلدان المتقدمة النمو من مواصلة اتباع أساليب تتعارض مع أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ تحاول قطع برامج المساعدة التقنية، أو خفض إسهاماتها في الصندوق المنشأ لهذا الغرض أو وضع شروط انتقائية بشأن استخدام الصندوق.

إن عالمنا المتزايد العولمة سيكون أقل قابلية للنمو إذا لم تتوفر لدى تلك الدول التي تتمتع بموارد أكبر نتيجة لأوضاع تاريخية معينة الإرادة الحقيقية للإسهام. وهذه هي البلدان التي تتحمل المسؤولية الأكبر عن الإسهام في نقل التكنولوجيا نقلا فعليا وفي وصولها إلى الجميع على قدم المساواة ودون أية شروط.

إن كوبا يمكنها أن تشهد على منافع التعاون التقني للوكالة. لقد حققنا طوال سنوات نتائج ممتازة في مجالات الصحة، والزراعة والصناعة وفي تطبيقات أخرى. وفي مجالات عديدة نبعث بخبراءنا إلى بلدان أخرى، ونوفر منشآتنا لتدريب خبراء أجانب، وبعض منتجاتنا لا تزال تستخدم في مشاريع تعاون دولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد مجددا في اجتماع عقد مؤخرا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع المجلس، ضرورة زيادة التعاون التقني بين بلدان منطقتنا عن طريق آليات مثل مركز البحوث الإقليمي. وشاطرنا مجلس المحافظين الرأي بأن التعاون التقني يكون أكثر فاعلية عندما يتكامل تكاملا تاما مع الخطط الإنمائية الوطنية. وفي هذا الإطار، يستحق برنامج ترتيبات التعاون الإقليمي من أجل تعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية اهتماما خاصا؛ بعد أن استمر خمسة عشر عاما، وهو مثال على مدى ما يمكن تحقيقه عن طريق التعاون الأفقي.

وبالرغم من اعتماد برنامج تعزيز المساعدة التقنية من جانب الوكالة، نعتقد أن البرنامج لم يحظ بنفس الدعم القوي المتكامل الذي حظي به نظام الضمانات. وبالتالي نرى الآن اختلالا كبيرا بين مجالي عمل الوكالة. فأنشطة الوكالة فيما يتعلق بالضمانات تتجه إلى ضرورة تعزيزها على أساس الاحتياجات والخبرات المتراكمة. إلا أن هشاشة نظام عدم الانتشار الحالي وطابعه التمييزي لا يمكن تصحيحهما إلا عن طريق القضاء التام على الأسلحة النووية والتهديد الذي يتمثل في امتلاك تلك الأسلحة.

ولكي تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يتعين عليها أن تتخذ خطوات محددة صوب نزع السلاح النووي. والالتزام الذي يُقيد الدول تقييدا قانونيا في هذا الصدد من شأنه أن يُعزز مصداقية نظام كان معيبا منذ بدايته، فهو يحدد دولا نووية خمس ويعترف بها، وبذلك يُقسم العالم تقسيما غير محدد إلى من يمتلكون ومن لا يمتلكون هذه الأسلحة.

وإذا نظرنا إلى ذلك في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علينا أن نذكر بكل أسف بأنه بموجب المادة

الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، لا يتعين إلا على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تدخل في اتفاقات للضمانات مع الوكالة بغرض التحقق من امتثال تلك الدول لالتزاماتها والحيلولة دون تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية أو غيرها من أدوات التفجير النووي.

ومن المعروف أن كوبا ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار؛ ولهذا، لا يكون عليها أي التزام بالتفاوض بشأن اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، لم يحل هذا دون اتخاذنا خطوات ملموسة تبرهن على رغبتنا الواضحة في إرساء السلام ونزع السلاح العام والكامل، فضلا عن تدليلنا على شفافية البرنامج النووي الذي نطوره وطبيعته السلمية.

ويُشرفني أن أحيط الجمعية علما في جلستها العامة بأن كوبا وقّعت في الشهر الماضي بروتوكولا إضافيا لاتفاقات الضمانات التي دخلت فيها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس طوعي. وبهذا أصبحت أول بلد يوقع أيضا على هذا النوع من البروتوكولات الإضافية مع الوكالة من البلدان التي سبق وأن دخلت في اتفاقات الضمانات الواردة في الوثيقة INFCIRC/66.

وتم التوقيع على هذا البروتوكول أثناء الزيارة التي قام بها لكوبا السيد البرادعي، المدير العام للوكالة، الذي لقي البيان الذي أدلى به في مستهل هذه الجلسة ترحيبا كبيرا. وبمناسبة التوقيع تمكنّا من أن نبين له بعض جوانب التقدم الذي أحرزناه، وأن نؤكد من جديد إرادتنا السياسية في العمل على إيجاد نظام ضمانات قوي وكفؤ وفعال يقوم على أساس نظام منصف يؤدي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

وأود أيضا أن أحيط الجمعية علما بأنه في الدورة التي انتهت مؤخرا للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، جرى انتخاب كوبا عضوا في مجلس محافظيها، وهو منصب سنعزز من خلاله تحقيق المطامح والأهداف التي أعرب عنها هنا.

ولا يفوت كوبا هنا أن تؤكد من جديد شجبها الشديد للمحاولات المنتظمة التي تبذلها بشتى الوسائل دولة عضو في الأمم المتحدة لوقف برنامج كوبا النووي، وبخاصة تعاوننا التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والحصار الاقتصادي، والتجاري، والمالي المفروض على كوبا، الذي ظل دون تغيير لما يقرب من أربعة عقود، يُعرقل نقل التكنولوجيا النووية إلى كوبا. وقبل ثلاث سنوات، اعتمد كونغرس الولايات المتحدة قانون هيلمز - بيرتون، الذي، من بين أمور كثيرة، يهدد بأن

"رئيس (الولايات المتحدة) سيستخدم كل ما لديه من سلطة لكي يوضح لحكومة كوبا أن إكمال وتشغيل أي مرفق للطاقة النووية ... سيعتبر عملا عدائيا سيُقابل بالرد الواجب رغبة في الإبقاء على أمن الحدود الوطنية للولايات المتحدة".

وبالمثل، يكرس مشروع قانون المخصصات الأمريكي الشامل لعام ١٩٩٩ قسمين - ٢٨٠٩ و ٢٨١٠ - لتفصيل وسائل وقف برنامج كوبا النووي بمختلف الطرق، وبخاصة وقف التعاون بين الوكالة وكوبا. ويتضمن هذان القسمان أحكاما لتقليص مبالغ المساعدة المقدمة إلى البلدان الثالثة التي تُقدم الموارد لتطوير البرنامج النووي الكوبي، رغم أن البرنامج لا يستهدف إلا الاستخدامات السلمية.

وهذه القوانين تتعارض تعارضا تاما مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولهذا يتعين على المجتمع الدولي أن يشجبها.

ولا يمكن لقانون هيلمز - بيرتون الشائن، ولا لأية تدابير أخرى تتخذ بوصفها جزءا من السياسة العدائية والهجومية تجاه بلادي، أن تمنعنا من الاستمرار في إحراز تقدم في التطبيقات السلمية للطاقة النووية، أو من الاستمرار في الدعوة إلى نزع السلاح النووي، أو من مواصلة الإعلان عن مواردنا النووية والأدبية بكل تواضع وأمانة وشفافية.

ومرة أخرى، هناك صياغة يثور حولها الجدل في مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة، المعروض علينا الآن في الوثيقة A/54/L.21. فإن ما يبعث على القلق لدينا ذلك أن هذا قد أصبح ممارسة اعتيادية، رغم أنه لم يحصل على تأييد جميع الوفود.

إننا إذ نتناول وكالة هامة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن قرار الجمعية العامة الذي يحيط علما بتقريرها السنوي يجب ألا يتضمن إلا العناصر التي تحظى بتوافق الآراء، وألا يبين إلا القضايا التي تحصل

على تأييد جميع الوفود. وكوبا تعيد اعتراضاتها على استمرار هذه الممارسة. وسيكون مما يؤسف له، أن نضطر لهذا السبب إلى اعتماد مشروع القرار المعني بالوكالة بالتصويت، بعكس ما يحدث بالنسبة لتقارير الهيئات الأخرى.

السيد كارا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها، الذي قدمه السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة، ونثني على أدائه في منصبه المسؤول.

وتؤيد الجمهورية التشيكية صوتها إلى بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به ممثل فنلندا، مما يسمح لي بأن أقتصر في بياني على بعض التعليقات.

تُعلق الجمهورية التشيكية أهمية قصوى على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات بين بلدنا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي وقعناه مع الوكالة في تاريخ مبكر من هذا العام. ونعتقد أن تنفيذ البروتوكول سيساعد على زيادة شفافية البرامج النووية في فرادى الدول، وتعزيز قدرة الوكالة على الكشف عن الاستخدامات غير المعلن عنها للمواد النووية والطاقة النووية لأغراض غير الأغراض السلمية.

وجزء من التزاماتنا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو تطبيقنا لنظام صارم للترخيص بالنسبة للصادرات والواردات من جميع المواد الخاضعة للمراقبة في مجال استخدام المواد النووية والطاقة النووية. والحماية المادية من المواد النووية والمنشآت النووية جزء هام أيضا من مراقبة عدم الانتشار النووي. وهنا، يمكنني أن أقول إن جميع البعثات الدولية للوكالة، التي تقوم بالتفتيش على المنشآت النووية في الجمهورية التشيكية تؤكد ارتفاع مستوى الحماية المادية من المواد النووية والمنشآت النووية.

تولى نائب الرئيس السيد جوسيس (ليتوانيا) الرئاسة.

تُشكل هندسة الطاقة النووية جزءا هاما من برنامج استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في الجمهورية التشيكية. ومن رأينا أنه ربما تكون للطاقة النووية في ظروفنا بعض الآثار البيئية الإيجابية، وتساعد، في جملة أمور، على المحافظة على مواردنا المحدودة من أنواع الوقود الأحفوري لأجيال المستقبل. وفي الوقت ذاته، تدرك حكومة الجمهورية التشيكية أن ثمة شرطا ضروريا لاستخدام موارد الطاقة النووية يتمثل في تحقيق أقصى المستويات الممكنة من السلامة النووية والحماية من الإشعاع.

وفي هذا الصدد أتمت بلادنا في السنوات القليلة الماضية إصلاحا أساسيا لأطرنا التشريعية والتنظيمية. وهو يعكس ما يقرب من ١٥ سنة من الخبرة في تشغيل أربع مجموعات من معمل دوكوفاني للطاقة النووية، والممارسات الدولية الحالية، وأخيرا وليس أقلها شأنا، أحدث اكتشافات العلوم والبحث. واليوم توجد لدى الجمهورية التشيكية تشريعات نووية حديثة، وتنص ولاية هيئتها الإشرافية الحكومية على ما يكفي من الاستقلالية والموارد والاختصاصات لتسهيل تقييم مستوى السلامة النووية والحماية من الإشعاع في جميع الأنشطة المتصلة باستخدام الطاقة النووية والإشعاع المؤيّن.

كما تحتفظ حكومة الجمهورية التشيكية بنهج حساس تجاه البعد الدولي للسلامة النووية والحماية من الإشعاع. وثمة مثال على هذا النهج هو استخدام الجمهورية التشيكية مؤخرا لآلية اتفاقية السلامة النووية لتوفير معلومات معقدة عن الالتزام بمتطلبات السلامة النووية والحماية من الإشعاع في محطات الطاقة النووية الموجودة على أراضي الجمهورية التشيكية. ونحن نرحب بصراحة المناقشة التي جرت أثناء استعراض العملية الذي انتهى في الاجتماع الاستعراضي الأول لاجتماع الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية المعقود في فيينا في نيسان/أبريل الماضي. والهدف المعلن للاتفاقية هو إنجاز مستويات عالية من السلامة النووية والمحافظة عليها في جميع أرجاء العالم عن طريق زيادة تنفيذ التدابير الوطنية والتعاون الدولي. وهكذا فإننا نعتبر التقييم الإيجابي للجمهورية التشيكية من قبل الأطراف المتعاقدة الأخرى في الاتفاقية تأكيدا للمستوى المرتفع من السلامة النووية والحماية من الإشعاع في بلدنا. وفي هذا السياق، أود أن امتدح بدرجة كبيرة أعمال الوكالة التي تعمل بوصفها أمانة للاتفاقية والتي ساهمت بقدر كبير في سلاسة طريق العملية الاستعراضية برمتها.

ولقد ارتبط بصورة وثيقة استخدام الطاقة النووية والإشعاع المؤيّن وتطورهما في الجمهورية التشيكية لعدد من السنين ببرامج التعاون الدولي والمساعدات

التقنية. وتقدر الجمهورية التشيكية أيما تقدير برنامجها للتعاون التقني مع الوكالة. وفي هذا الإطار فإنها تعمل بوصفها البلد المتلقي وبوصفها البلد المانح.

وتبذل الجمهورية التشيكية، ضمن قدراتها، كل جهد لزيادة مساهمتها في المساعدة التقنية للوكالة والموجهة إلى الدول الأعضاء الأخرى. وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ساهمت الحكومة التشيكية بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار في مشروع يرمي إلى إنشاء نظام جديد للضوابط غير المدمرة لأوعية ضغط المفاعل VVER-1000 في أوكرانيا. وبخلاف ذلك التزم مكتبنا الحكومي للسلامة النووية بدعم جهود الوكالة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ضمن المشاريع النموذجية الرامية إلى زيادة مستويات الحماية من الإشعاع. كما التزمنا بتدريب ٥٠ خبيرا، وبخاصة من بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، بالإضافة إلى الفرق العادية. كما تشمل مساهمة الجمهورية التشيكية في نجاح برنامج التعاون التقني تنظيم عدد من المناسبات على أراضيها. ففي عام ١٩٩٩ وحده نظمت البلاد ١٠ حلقات دراسية ومناهج تدريبية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير الجمهورية التشيكية لدور الوكالة الرئيسي في النهوض بالتعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأن أؤكد دعم الجمهورية التشيكية لجميع المبادرات الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة إدارة الوكالة وبرامجها وأنشطتها.

السيد يامازاكي (اليابان): اسمحوا لي في البداية أن أشكر المدير العام محمد البرادعي على عرضه الكامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وزيادة على ذلك تقدم حكومة اليابان ترحيبا مخلصا إلى حكومتي هندوراس وأنغولا اللتين أصبحتا مؤخرا عضوتين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أن نعرب عن ارتياحنا إلى أن القضية التي طال أمدها والمتعلقة بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة حُسمت بنجاح هذا العام.

وتلعب الوكالة دورا متزايد الأهمية في مجالات استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وكذلك عدم الانتشار النووي. وأود، بصفة خاصة، أن أشدد على الأهمية الخاصة لضمانات الوكالة في هذه المجالات. وتحث حكومة اليابان بقوة جميع البلدان ذات الصلة على الالتزام الكامل باتفاق الضمانات المعقود بين كل منها والوكالة. وفي هذا الصدد، تُرحب اليابان باعتماد قرارين في الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة - أحدهما بشأن تنفيذ الاتفاق بين الوكالة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتطبيق الضمانات المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والآخر بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتصلة بالعراق. كما أننا نُقدر الاستعداد، الذي تبقي عليه بثبات الدول الحائزة على الأسلحة النووية، لقبول ضمانات الوكالة.

وتلتزم اليابان، من جانبها، بزيادة تعزيز ضمانات الوكالة، وكانت من بين أوائل البلدان التي وقعت البروتوكول الإضافي لاتفاقية ضماناتها، التي تُعد الإطار القانوني لتعزيز نظام الضمانات. وأقر المجلس الوطني لليابان (الدايت) التصديق عليه في تموز/يوليه من هذا العام، وتعد حكومتي حاليا لتنفيذ التشريع المحلي المنقح. ونحن نحث جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، أن تصبح أطرافا في اتفاقية الضمانات الشاملة، وكذلك في البروتوكول الإضافي لاتفاقية الضمانات، في أقرب وقت ممكن.

وتصر اليابان على أنه لا ينبغي إعادة تدوير البلوتونيوم المنتزع من الأسلحة النووية المفككة للأغراض العسكرية. وأن يتم التخلص منه على نحو سليم وسريع. وهكذا فإننا نتطلع إلى إحراز التقدم في المناقشات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السماح للوكالة برصد البلوتونيوم الذي يُعتبر غير ضروري للأغراض الدفاعية. وبالرغم من الاعتراف بالمسؤولية الأولية للبلدان ذات الترسانات النووية عن إدارة البلوتونيوم والتصرف فيه، فإن اليابان تؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم. وبهذه الروح أعلن رئيس الوزراء أوبوشي، في قمة مجموعة - ٨ المعقودة في ألمانيا هذه السنة، أن اليابان ستقدم حوالي ٢٠٠ مليون دولار لدعم الجمهوريات السوفياتية السابقة في عملها لتفكيك الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تعرب حكومة اليابان عن تقديرها وارتياحها للتقدم الهام المحرز في المحادثات التي أجريت مؤخرا بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واليابان من جانبها، شاركت بفعالية في مشروع مفاعل الماء الخفيف لمنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، الذي وصلت الإعدادات له إلى المرحلة النهائية. وفي ظل هذه الظروف، من المهم مثل أي وقت مضى أن تتعاون بشكل كامل جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية مع الوكالة في تنفيذ اتفاقها بشأن الضمانات ولدينا أمل كبير في أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية بشكل ايجابي إلى القرار المعتمد في المؤتمر العام للوكالة، ونحض الوكالة أيضا على تكثيف حوارها مع المنظمة بغرض تحسين التنسيق بين المنظمتين في هذا المجال.

والحادث الحرج الأول الذي شهدته اليابان وقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر في معمل لتحويل وقود اليورانيوم يوجد في ثوكاي - مورا. وكان حادثا مؤسفا جدا بالنسبة إلى اليابان، وهي بلد يلتزم بالاستخدامات الآمنة والسلمية للطاقة النووية، ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه للاهتمام الذي أبدته الدول والمنظمات الحكومية الدولية بشأن هذا الحادث. وتكرر اليابان قناعتها بأن كفالة السلامة تشكل أحد الشروط الحيوية لاستخدام الطاقة النووية كما تعرب عن استعدادها الدائم لتوفير المعلومات ذات الصلة إلى المنظمات الدولية، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى الحكومات الأخرى. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن فريقا من خبراء الوكالة لتقصي الحقائق قد أرسل إلى اليابان في تشرين الأول/أكتوبر، واسمحوا لي أن أتطرق إلى الحالة الراهنة في المنطقة المحيطة بموقع الحادث. فحيث أن هذا الحادث كان حادثا إشعاعيا في المقام الأول، لم يؤد إلى انبعاث مواد مشعة أساسية ومن ثم، فقد ظل مستوى الاشعاع خارج موقع المرفق طبيعيا بعد إنتهاء المرحلة الحرجة واستخدام الحاجب الوقائي. والمواد الزراعية والماشية وكذلك البيئة، بما في ذلك الهواء والمياه في هذه المنطقة، سليمة تماما.

وفي نهاية هذا العام، من المتوقع أن تتقدم لجنة التحقيق في الحادث التي أنشئت في إطار اللجنة المعنية بالسلامة النووية في اليابان، بتقريرها النهائي بشأن التحقيق في سبب الحادث والتدابير التي ستتخذ لمنع وقوع حوادث مماثلة، وبالاستناد إلى النتيجة التي سيخلص إليها هذا التحقيق، عقدت حكومتي العزم على إتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان توفر الثقة في سلامة الدورة النووية في مجملها.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام اليابان القوي بأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى دعمها لعمل الوكالة.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الزميل القديم والصديق الدكتور محمد مصطفى البرادعي على التقديم الممتاز للتقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٨، كما يسعدني أن أهنئه، بصفته دبلوماسيا مصريا قديرا لسنوات ممتدة، على الدور الذي قام به خلال رئاسته للوكالة في تطوير أعمالها وأنشطتها لتعزيز دور الوكالة في تسخير مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وكافة التطبيقات السلمية الأخرى للتكنولوجيا النووية لخدمة الانسانية ورفاهيتها.

لقد شهد هذا القرن، القرن العشرون، تنافسا واضحا لدعم القدرات النووية العسكرية للدول، وإضافة أنواع جديدة وفئات مستحدثة من الأسلحة النووية على الترسانات العسكرية القائمة بالفعل، كما شهد سلسلة من التجارب النووية هدفت دون شك إلى تطوير القدرات العسكرية النووية، وإننا إذ نقف على مشارف ألفية جديدة، نأمل أن تتجه الجهود الدولية بشكل ثابت وواضح نحو تصفية الترسانات النووية العسكرية القائمة، والعمل على تفعيل اتفاقات نزع السلاح وتحقيق عالميتها لإحراز الهدف الأسمى والذي نسعى إلى تحقيقه جميعا وهو تحقيق رفاهية الانسان وإيجاد عالم آمن للأجيال القادمة، عالم خال من التهديدات النووية، ومن المخاطر البيئية. وإننا وإن كنا نشاهد اتجاها واضحا في الأمم المتحدة وفيما بين الدول الأعضاء لتحقيق وصيانة حقوق الإنسان، فإننا نسأل في الوقت نفسه عن وضعية حقوق الشعوب في العيش الآمن. فهل هذا يعد تناقضا في تطبيق المعايير؟ وهل هذا يعد مغالطة دولية يجب أن تراجع؟ أم أنه واقع فرضته علينا الظروف والتوازنات الدولية؟

لقد أطلعنا على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقفنا على الإنجازات الكبيرة والهامة التي قامت بها الوكالة خلال العام المنصرم، ونظرا لضيق الوقت، فسيكون من الصعب علينا أن نتناول مجالات هامة من عمل الوكالة على النحو الذي وردت به في التقرير مثل الأمان النووي، والإشعاعي، وأمان النفايات المشعة وأمن المواد ومجالات الصحة والبيئة والأغذية والزراعة وغيرها، إلا أننا ونحن نستعرض هذا التقرير نود التأكيد على الأهمية الكبيرة التي نعلقها على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية، ولدرء تحويل هذه الطاقة الدولية للاستخدامات العسكرية.

وعلى الرغم من جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التحقق والامتثال، وقيام مجلس محافظي الوكالة باقرار بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقيات الضمانات في أيار/مايو ١٩٩٧، وأقصد نظام ٩٣+٢، ذلك النظام الذي يوفر الأساس القانوني اللازم لتوطيد قدرة الوكالة على الكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها، إلا أنه لا يزال هناك برنامج نووي على حدود مصر الشرقية غير خاضع لنظام الضمانات الشامل للوكالة، الأمر الذي يخلق وضعا شديد الخطورة في المنطقة بأسرها.

وبينما تهتم مصر بتحقيق أهداف عدم الانتشار لنزع السلاح النووي في العالم ودعم نظام الضمانات الشامل، فإننا نشعر بأن تحقيق التقدم في تلك المجالات في منطقة الشرق الأوسط بوجه التحديد هو مسألة ملحة حيث نجد أن التهديد باستراتيجيات ردع بالية وتعنت إسرائيل في رفضها لتطبيق الضمانات الشاملة للوكالة على منشآتها النووية أمر يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها.

فمن هذا المنطلق بادرت مصر منذ عام ١٩٧٤ بالسعي لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وهي دعوة تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء، كما أكملت هذا الاتجاه والاجماع الدولي لإنشاء تلك المنطقة بمبادرة الرئيس مبارك التي أعلنها في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٠ بالدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كامتداد وتطوير طبيعي لدعوة مصر الثابتة والراسخة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعما لهذه الجهود وانطلاقا من نفس العقيدة الراسخة، دعت مصر من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى تطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة على كافة المنشآت النووية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من ذلك ما زالت إسرائيل ترفض الامتثال للإرادة الدولية لوضع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة.

لقد انضمت كافة الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأخضعت كافة مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة، في بادرة لتأكيد الثقة بنظام عدم الانتشار النووي، وللتأكيد على صدق نواياها نحو إنشاء المنطقة الخالية من السلحة النووية. وبالرغم من ذلك بقيت إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم، ولم تعرب بعد، عن نيتها للانضمام لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية بل وترفض اخضاع أنشطتها لنظام ضمانات الوكالة. وفي هذا الإطار، فنحن نؤكد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وذلك بانضمام كافة الدول دون استثناء إليها. ومن المؤكد أن انعقاد المؤتمر الاستعراض للمعاهدة عام ٢٠٠٠ على أساس صفقة المد اللانهائي لعام ١٩٩٥، والمتمثلة في ثلاثة مقررات وقرار الشرق الأوسط، فرصة لا يجب اضاعتها لتنفيذ أحكام قرار الشرق الأوسط وترجمته إلى واقع فعلي، وذلك دعما لنظام عدم الانتشار العالمي وصونا لمصداقية المعاهدة ذاتها.

تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمجهودات ضخمة في إطار نقل التكنولوجيا السلمية للطاقة النووية إلى الدول النامية وذلك من خلال برامج التعاون الفني التي تقدمها الوكالة للدول الأعضاء. وقد أطلعنا على تقرير الوكالة لعام ١٩٩٨ وما احتواه من بيانات حول أنشطة الوكالة في إطار برامج التعاون الفني.

وبينما تولي مصر اهتماما كبيرا لمجالات عدم الانتشار في إطار أنشطة الوكالة، فإنها تعتبر التعاون الفني مكملا لأنشطة ومصداقية الوكالة وجزءا لا يتجزأ من جهودها لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبالتالي جزءا من جهود المجتمع الدولي للحد من انتشار الاستخدام غير السلمي لهذه الطاقة.

وفي هذا السياق، توجه مصر النظر إلى الموقف الحالي المتأزم لصندوق التعاون الفني، وتناشد الدول المانحة إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة لدعم دور الوكالة في التعاون الفني للأغراض السلمية.

وختاما، فإن مصر تؤكد من جديد على ثقتها بالدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فتح آفاق واسعة لمجالات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للشعوب من خلال تعزيز ودفع إسهامات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في كافة المجالات وذلك من خلال تطبيق نظام فعال للضمانات والذي يتم تطويره ودعمه وفقا للمتطلبات العالمية المستجدة.

السيد بولوريز (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد أوكرانيا أود أن أشكر السيد محمد البرادعي على عرضه الشامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الجمعية العامة، ونتمنى للمدير العام كل النجاح في النهوض بتعزيز الأهداف النبيلة للوكالة.

ومنذ إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أكثر من ٤٠ عاما أسهمت الوكالة اسهاما فريدا في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وبفضل برامج التعاون التقني للوكالة أصبحت معرفة التطبيقات النووية في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصحة والصناعة وإدارة موارد المياه، متاحة لأعداد متزايدة من البلدان.

ونحيط علما أيضا بالدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به الوكالة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وإذ ندرك أهمية نظام الضمانات الخاص بالوكالة باعتباره جزءا لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار، فإن أوكرانيا صادقت على اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة قبل عامين. وينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو تطبيق الضمانات المعززة في جميع الدول.

وفي هذا السياق نرحب بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق الامكانات الكاملة للضمانات المعززة من خلال الالتزام العالمي بالبروتوكول الاضافي النموذجي الذي يوفر للوكالة أدوات أقوى للتحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن أوكرانيا تعتزم التوقيع على البروتوكول بحلول نهاية هذا العام، بعد انتهاء المشاورات مع الوكالة واستكمال الإجراءات الداخلية.

إننا نؤيد جهود الوكالة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطبيق الضمانات فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن العراق.

وتؤيد بلادي أيضا عقد اجتماع للخبراء مفتوح العضوية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام للنظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى تنقيح اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وتشيد أوكرانيا بجهود الوكالة تجاه مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر الاشعاعية الأخرى. ونحن نؤيد الانتهاء المبكر قدر الإمكان من وضع اتفاقية لمكافحة أعمال الارهاب النووي الدولي.

وتتعاون أوكرانيا بنشاط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مشروع المساعدة التقنية لوضع قاعدة بيانات للاتجار غير المشروع. وهنا أود أن أعرب عن تقديرنا للوكالة لدورها التنسيقي الهام في تقديم المساعدة الدولية لانشاء نظام الحماية المادية في بلادنا.

ويلاحظ وفد أوكرانيا بارتياح التعاون التقني المتزايد لبلادي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي يتضمن الاتجاهات الأساسية لأنشطتها في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونشعر بالارتياح أيضا للتحرك في تنفيذ مشروعات المساعدة التقنية في أوكرانيا، بالاضافة إلى المشاركة الواسعة لممثلينا في مشروعات المساعدة التقنية الاقليمية التي تقوم بها الوكالة. فجميع هذه المشروعات لها أهمية عملية كبيرة بالنسبة لبلدي.

وتقوم الوكالة، بوصفها المركز العالمي للتعاون الدولي في ميدان أمان المصادر الاشعاعية والنفايات النووية، بتقديم مساهمة كبيرة في تطوير نظام فعال للأمان على نطاق عالمي. وتؤيد أوكرانيا إعداد اتفاقية دولية بشأن أمان المصادر الإشعاعية، وهي تقوم باتخاذ الدابير اللازمة لاعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. ونلاحظ مع الارتياح نشاط الوكالة لتحسين أمان محطات الطاقة النووية في أوروبا الوسطى والشرقية. ومن الواضح تماما أن هذه مهمة طويلة الأمد، إلا أنه يتعين علينا مع ذلك أن نواصل العمل فيها بتصميم. وبالإضافة إلى ذلك تركز الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا في هذا العام على مساعدة الدول الأعضاء في معالجة مشكلة التوافق مع متطلبات عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بالمرافق النووية وكذلك المرافق الطبية التي تستخدم مصادر مشعة.

وقد تجلت النتائج الإيجابية لجهود الوكالة من أجل تعزيز الأمان النووي في ربيع هذا العام في الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، حيث كانت تقارير الدول عن ممارساتها في مجال الأمان النووي موضوعا لاستعراض النظراء.

ولا تزال مشكلة أمان محطة تشرنوبيل للطاقة النووية مركز اهتمام حكومة أوكرانيا والمجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية العامة بإيجاز عن تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين مجموعة البلدان السبعة واللجنة الأوروبية وأوكرانيا، التي وقعت في أوتاوا

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والتي تتعلق بإغلاق محطة تشرنوبيل للطاقة النووية.

ووفقا لمذكرة التفاهم هذه، تشكل عملية استكمال بناء وحدات الطاقة التعويضية أحد الشروط المسبقة للوقف النهائي لتشغيل محطة تشرنوبيل للطاقة النووية. ويشكل التأخير في تشغيل وحدات محطتي الطاقة النووية في ريفني وخميلنتسكي مصدر قلق خاص لحكومة بلادي. وأود أن أؤكد هنا أن تحقيق الأهداف النهائية لمذكرة التفاهم لن يكون ممكنا إلا إذا اتخذت مجموعة السبعة واللجنة الأوروبية الخطوات الطارئة الواجبة التي تستهدف تأمين الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض وإذا لم يحدث ذلك، فإن عجز الاتفاقات التي أبرمت فيما يتعلق بقضية تشرنوبيل سيؤدي إلى رد فعل سلبي في أوكرانيا وفي دول أخرى كذلك، كما سيؤثر تأثيرا ضارا على قضيتنا المشتركة المتصلة بالاستخدام الآمن للطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفي هذا الصدد، يقدر وفد بلادي حق التقدير قرارات مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد قبل عامين في نيويورك. ونحن ممتنون لحكومات البلدان السبعة واللجنة الأوروبية وحكومات الدول المانحة الأخرى للتبرعات التي تعهدوا بها من أجل تنفيذ خطة الساتر الواقي.

ولقد أعطت قرارات مؤتمر إعلان التبرعات زخما قويا للخطوات العملية التي تستهدف تنفيذ مذكرة التفاهم. وتم حتى الآن الإعلان عن تبرعات تزيد على ٣٩٣ مليون دولار لصندوق الساتر الواقي لمحطة تشرنوبيل، كما تم إضافة نحو ٢٠٠ مليون دولار إلى الحسابات ذات الصلة في البنك الأوروبي للتعمير والتنمية. غير أنه ما زالت هناك حاجة إلى مبلغ ٧٦٨ مليون دولار لاستكمال تنفيذ خطة الساتر الواقي. وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا العميق وتأييدنا القوي للقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة مجموعة السبعة في كولون بشأن عقد مؤتمر إعلان التبرعات الثاني بحلول صيف عام ٢٠٠٠. ونود أن نناشد المجتمع الدولي أن يدعم هذه المبادرة الهامة جدا، ونعرب عن أملنا في أن يتم جمع الأموال اللازمة. ولن يمكننا الانتهاء من مشكلة تشرنوبيل إلا من خلال الجهود المشتركة التي نبذلها.

ولقد دأبت أوكرانيا تقليديا على الاشتراك في تقديم مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ونرى أن مشروع القرار المقدم هذا العام يعبر عن مصالح المجتمع الدولي في عمل الوكالة بطريقة متوازنة. وتعتبر الوكالة على نطاق واسع أنها منظمة لتقديم الخبرة رفيعة المستوى. ونحن على ثقة من أن اعتماد التعديلات المقترح إدخالها على المادتين السادسة والرابعة عشرة من النظام الأساسي للوكالة سيعزز هذا الرأي. ونعتقد أنه بوسع الوكالة أن تتطلع إلى الألفية الجديدة بتفاؤل. وأود أن أختتم بياني بتكرار التأكيد على التزام أوكرانيا بأهداف الوكالة.

السيد نيني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد محمد البرادعي على بيانه، وأن يثني على الوكالة للعمل الذي أنجزته خلال العام المنصرم. ولقد شهدنا خلال هذه الفترة إحراز أوجه تقدم في مجالات عدة لأنشطة الوكالة، من أبرزها الاتفاق على توسيع مجلس المحافظين، وتزايد عدد البلدان التي وقعت على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات، والتطورات التي حدثت فيما يتعلق بالمبادرة الثلاثية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي رأينا أن الوكالة تنجح في الوفاء بولايتها، كما تشعر أن تقرير عام ١٩٩٩ والبيان الذي ألقاه المدير العام يُبينان بوضوح أن كل الجوانب الهامة في ميدان التكنولوجيا النووية تقوم الوكالة حاليا بتغطيتها. ونحن نهنئ الوكالة ليس على تناولها لأهدافها التي تتوخى السعي إلى تعجيل وتوسيع نطاق مساهمة الطاقة النووية في أغراض السلام والصحة والرخاء في كل أنحاء العالم فحسب، بل أيضا على تأكدها من عدم وجود أي انحراف في استخدام المواد أو المعدات النووية لغير الأغراض السلمية. ونحن نظل على ثقة كذلك من أن الوكالة في وضع جيد يسمح لها بأن تمكننا من أن نرقى إلى مستوى التحديات الجديدة الماثلة أمامنا. لذلك، يود وفد بلادي أن يشيد بالسيد البرادعي على جهوده الرامية إلى جعل الوكالة منظمة لديها القوة التقنية، والمقدرة المهنية، والسلامة المالية، وحسن التنظيم الإداري.

وحدثت تطورات كثيرة ذات أهمية خلال العام المنصرم في ميدان التكنولوجيا النووية وفي أنشطة الوكالة، ولكنني أود أن أركز على قلة من هذه الأنشطة نعتبرها ذات أهمية خاصة، وهي: التعاون التقني وقضيتا الضمانات والأمان النووي.

وفي ميدان التعاون التقني، نلاحظ النجاح الذي حققته الوكالة بدرجة عالية في تنفيذ مشاريع التعاون التقني، ونود أن نشيد بأمانة الوكالة على كفاءتها في إدارة هذه المشاريع. وفي أفريقيا على وجه الخصوص، نشهد توسيع نطاق التعاون التقني في عدد وافر من المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد لنا من أن ننوه بدور وأنشطة الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال الطاقة النووية في التأكيد من أن فوائد التكنولوجيا النووية يجري إتاحتها لبلدان قارتنا. وترحب جنوب أفريقيا بالمشاركة المستمرة للوكالة في الأنشطة المترتبة على هذا الاتفاق، وتشجع المدير العام للوكالة على أن يواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء من أفريقيا لضمان جعل التعاون التقني إسهاما مجديا في المجالات الأساسية الحيوية للتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا بد من القيام بالمزيد من العمل، وفي هذا الخصوص لا يمكن التهرب من قضية الموارد.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الالتزام الذي تم التعهد به خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وتمديدها، ١٩٩٥، والذي جاء في الفقرة ١٩ من "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي" الواردة في مرفق الوثيقة NPT/Conf.1995/32، (الجزء الأول) ما يلي:

"ينبغي بذل كل الجهود لكفالة حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الموارد المالية والبشرية اللازمة للنهوض بمسؤولياتها على النحو الفعال في مجالات التعاون التقني".

ويعرب وفدي عن تقديره لأعضاء الوكالة، من البلدان المانحة والبلدان النامية على السواء، الذين أسهموا في صندوق التعاون التقني. ولا شك أن التزامهم سيجعلنا أقرب إلى تحقيق هذا الجزء الأساسي والهام من مبادئ وأهداف عام ١٩٩٥. وتنفيذ هذه المشاريع للتعاون التقني من شأنه أن يسهم قطعا في النهوض بالمجتمع والتنمية المستدامة في جميع البلدان النامية، وهو ما نحن في أمس الحاجة إليه.

وإذ ننتقل الآن إلى الدعامة الثانية من دعائم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يود وفدي أن يؤكد على دعمنا لنظام التحقق من الضمانات. فهو ليس آلية لضمان عدم الانحراف في استعمال المواد والمعدات النووية فحسب، ولكنه أيضا تدبير أساسي من تدابير بناء الثقة. واختتام المفاوضات بشأن البروتوكول النموذجي الإضافي الملحق باتفاقات الضمانات كوسيلة لتعزيز نظام الضمانات كان معلما رئيسيا بالنسبة للوكالة. وجنوب أفريقيا تؤكد من جديد التزامها بالبروتوكول الإضافي. ونلاحظ مع الارتياح أن ٤٣ بلدا قد وقعت بالفعل على البروتوكول الإضافي مع الوكالة، ونحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. والدول الأطراف بإبرامها للبروتوكول الإضافي تعلن التزامها بضمان أن تكون جميع أنشطتها النووية علنية.

ومما يشجع وفدي أيضا أن يعلم بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالمبادرة الثلاثية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والوكالة الدولية بشأن المواد النووية من الأسلحة والمخزونات التي لم تعد قيد الاستعمال. وهذا تطور هام، ونحن نرحب بالتقدم في هذا التوسع الفعال لنظام الضمانات.

ومع ذلك، فإنه غني عن البيان أنه بينما تتوسع عملية الضمانات والتحقق لتشمل المزيد من المرافق والبلدان، فإن تكلفة الضمانات ستزداد. ولذا فإن وفدي يود أن يحذر الدول الأعضاء من ألا تصر على فكرتي عدم حدوث زيادة اسمية وزيادة فعلية في الميزانية العادية للوكالة، إذ نعتبرهما حاجزين اصطناعيين يمنعان المنظمة من تنفيذ ولايتها بالكامل. ونعتقد أنه إذا استمر الالتزام بهذين الحاجزين، فإن الوكالة ستترك لمواجهة محنة تتمثل في خفض التكاليف من جهة، وطلب المزيد من الموارد من جهة أخرى. ومع تكاثر هذا الطلب على المزيد من الموارد، فسيزداد كذلك اعتماد الوكالة على التمويل من خارج الميزانية. وهذا طريق محفوف بالمخاطر.

وتدعم جنوب أفريقيا دعما كاملا جهود الوكالة الرامية إلى وضع فلسفة مشتركة ومتسقة للأمان الإشعاعي، والأمان النووي وأمان التخلص من النفايات المشعة. ولا تزال معالجة جميع النفايات المرتبطة بالمواد المشعة والتخلص منها بطريقة مأمونة، وسليمة بيئيا، واقتصادية التكلفة، موضوعا مشحونا بالعاطفة. وستُواجه الوكالة مستقبلا المزيد من التحدي المتمثل في إسهامها في الاستجابة لحساسية الشعوب المتزايدة تجاه الطاقة النووية، وإيقاف المفاعلات النووية والمرافق التي تقادم عمرها عن العمل وتعزيز أمان المفاعلات الموجودة.

ولذا فإن جنوب أفريقيا تولي أهمية كبرى للعمل الذي اضطلعت به الوكالة حتى الآن بشأن الأمان النووي والإشعاعي وأمان النفايات. ونحن بوصفنا أحد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، نعتقد أن الاجتماع الاستعراضي الدولي الأول الذي عقده النظراء في فيينا في نيسان/ابريل من هذه السنة، قد أسهم على نحو إيجابي في ضمان الاحتفاظ بمعايير كافية ومتسقة للأمان النووي في جميع أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، تظل جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما تاما بمبادئ وأهداف الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وستزداد الممارسات المتعلقة بالتصرف في النفايات أهمية، وستظل موضوعا يشغل الناس، وواجبا في مجالات العمل، وموضوعا حساسا للمناقشة في الدوائر الحكومية وتحديا تكنولوجيا. والمجتمع الدولي، بقيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يحتاج إلى مواجهة هذا التحدي بطريقة كلية لضمان أن تنظر الأجيال التي تعقبنا إلى الإرث الذي ورثوه منا نظرة إيجابية.

ولا يفوتني أن أتطرق إلى موضوع تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة الدولية. وقد قيل الكثير عن هذا الموضوع خلال الـ ٢٤ سنة الماضية. ولذا يود وفدي مجرد أن يعرب عن ارتياحه للاختتام الناجح لهذا الموضوع الذي ظل معلقا لفترة طويلة. وتوصلنا في النهاية إلى نقطة يمكننا فيها من خلال التسوية والتفاهم وتوافق الآراء أن نعالج توسيع مجلس محافظي الوكالة من ٣٥ إلى ٤٣ عضوا وتخصيص كل دولة عضو لواحد من المجالات المدرجة في تلك المادة. ووفدي يهنئ كل الدول الأعضاء على جهودها المبذولة لإيجاد حل وينظر إلى روح التعاون هذه باعتبارها علامة مبشرة بالخير للألفية الجديدة.

وقد شهد العقد الأخير تقدما ملحوظا في السعي إلى تحقيق السلم والأمن العالميين، ولكننا لا نزال نواجه تحديات صعبة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال أساسية، ليس بالنسبة للتقدم في استعمالات الذرة من أجل السلام فحسب، ولكن أيضا في تعزيز عدم الانتشار بوصفه خطوة حاسمة على الطريق المؤدي إلى خلاص العالم من الأسلحة النووية.

السيد تيواثيا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لقد أحاط الوفد الهندي علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه المدير العام للوكالة، السيد محمد البرادعي.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن ارتياح الهند للاتفاق التاريخي الذي توصل إليه المؤتمر العام بشأن تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي سيؤدي إلى زيادة عدد أعضاء مجلس محافظي الوكالة. وقد أدت روح توافق الآراء والتعاون التي أظهرتها الدول الأعضاء في الوكالة الدولية إلى تسوية هذا الموضوع الذي ظل معلقا لفترة طويلة. ونأمل في أن تسود روح مماثلة أثناء التعامل مع الموضوعات الأخرى ذات الصلة في الوكالة، وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب الترويجية.

إن الوظيفة الرئيسية للوكالة، كما يستنبط من النظام الأساسي، هي تشجيع ومساعدة البحوث والتطوير والتطبيقات العملية المتعلقة بالطاقة الذرية للأغراض السلمية في جميع أرجاء العالم. وقد اعتمد ذلك فريق كبار الخبراء الذي عينه المدير العام في أوائل عام ١٩٩٨، وأوضح التقرير توصياته. والطاقة الذرية في البلدان النامية - بتطبيقاتها المتعددة في توليد الطاقة، وتحسين مستويات الصحة، وتعزيز نوعية وكمية المحاصيل الزراعية، ومكافحة الآفات، وإدارة موارد المياه، أمورا ينظر إليها باعتبارها أساسية لإيجاد مستقبل أفضل. ودور الوكالة الدولية دور هام على وجه الخصوص في الطاقة النووية، التي تمثل خيارا هاما مع النفاد المطرد للوقود الأحفوري، وستدعو الحاجة إليها للوفاء مستقبلا باحتياجات الطاقة في البلدان النامية في المدى البعيد.

وبينما يعتبر القرار المتعلق بتبني الخيار النووي قرارا وطنيا، ينبغي ألا تتلاشى ولاية الوكالة المتمثلة في العمل، بطريقة موضوعية، على إسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرفاهية فيما تضطلع هذه الوكالة بمسؤوليتها عن كفالة السلامة وتنفيذ الضمانات. وقد أصبح موقف الأمانة دفاعيا فيما يختص بالمسائل المتصلة بالطاقة النووية، ربما تأثرا بالبيئة التي توجد فيها، حيث تضاءل التأييد للمحطات النووية الجديدة مع بلوغ توليد الطاقة عموما نقطة التشبع.

ومع ذلك، ولئن أمكن القول إن الطاقة النووية تمر بمرحلة ركود في أوروبا وأمريكا الشمالية، فهي تنمو نموا سريعا في آسيا وبعض الأنحاء الأخرى من العالم، لأنها خيار منطقي لتلبية احتياجات الطاقة في إطار الاعتبارات البيئية العالمية. ولو لم تكن الطاقة النووية مستعملة، لزادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم بنسبة ٨ في المائة عما هي عليه الآن. ولذلك، نهيب

بالوكالة أن تضاعف جهودها في مجال التخطيط للطاقة النووية كوسيلة من وسائل التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة وفقا لبروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وتفيد التقديرات بأنه لكي يبلغ الهنود مستوى معيشيا مماثلا لمستوى معيشة من يحيون في البلدان المتقدمة النمو ينبغي زيادة نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء بعامل لا يقل عن ٨ إلى ١٠. وسيكون للطاقة النووية نصيب متزايد لتوليد الكهرباء في الهند. وكخطوة أولى سنحاول التوصل بحلول سنة ٢٠٢٠ إلى توليد ٢٠ ٠٠٠ ميغاوات من الطاقة النووية. وعلى مدى السنة الماضية، أثمرت جهودنا الرامية إلى التعجيل ببرامجنا المتعلقة بتوليد الكهرباء بالطاقة النووية تحقيقا لذلك الهدف. وقد حدث تحسن مستمر في استعمال قدرات محطاتنا العشر لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية. وقد بدأ مؤخرا في كايغا، بولاية كارناتاكا، تشغيل مفاعل على أحدث طراز بتصميم محلي طاقته ٢٢٠ ميغاوات ويستعمل الماء الثقيل المضغوط، كما يتوقع أن تصل وحدات مفاعلات جديدة لتوليد الكهرباء إلى مرحلة الحرجية في القريب العاجل. ويحظى برنامج الطاقة الكهربائية بقاعدة مساندة عريضة ابتداء من تصنيع الوقود مرورا بالالكترونيات وانتهاء بمرافق الماء الثقيل.

وضمانا لأمن الطاقة في المدى البعيد، اختارت الهند اتباع سياسة دورة الوقود المغلقة، التي تتطلب إنشاء محطات لإعادة المعالجة ومفاعلات للتوليد. وقد حقق مفاعلنا التجريبي السريع التوليد للطاقة الموجود في كالبا كام، الذي يتجاوز عمره عشرة أعوام، جميع الأهداف التكنولوجية. وكان أداء الوقود المستحدث محليا والذي لم يكن قد جُرب بعد، وهو مؤلف من البلوتونيوم مضافا إليه مزيج من اليورانيوم وكربيد البلوتونيوم، أداء ممتازا. وبفضل الخبرة المكتسبة من المفاعل التجريبي السريع التوليد للطاقة، فإن عملية التصميم والتطوير المحليين لنموذج مفاعل سريع التوليد للطاقة بقوة ٥٠٠ ميغاوات ماضية قدما، ويتوقع أن يبدأ إنشاؤه في عام ٢٠٠١. ويجري في مركز بهابها للأبحاث الذرية تصميم مفاعل متطور يبرد بالماء الثقيل ويستعمل البلوتونيوم واليورانيوم ٢٣٣ كوقود له. وتشكل مفاعلات الماء الثقيل المتطورة المرحلة الثالثة من برنامجنا لتوليد الكهرباء نوويا؛ وستكون بمثابة مرحلة انتقال إلى الأنظمة القائمة على الثوريوم، لأن الوقود الذي سيستعمل فيها هو اليورانيوم ٢٣٣ الذي نحصل عليه بتشعيع الثوريوم في مفاعلات الماء الثقيل في نموذجها الأولي والمفاعلات السريعة التوليد للطاقة.

والتكنولوجيات المتطورة فيما يتعلق بإعادة المعالجة، وإدارة النفايات، وتدوير البلوتونيوم واليورانيوم المستنفد، دللت على فعاليتها وباتت متاحة الآن. كما يجري إحراز تقدم بشأن دورة الثوريوم - يورانيوم ٢٣٣. ونحن نذكر هذا بسبب اهتمامنا الشديد بدورة الوقود النووي المغلقة. وقد اعتبرنا دائما الوقود المستنفد مصدرا حيويا وشددنا على هذا خلال المفاوضات بشأن الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة إدارة الوقود المستنفد وبشأن سلامة إدارة النفايات المُشعة.

وقد أظهرت التطورات الأخيرة في الخارج أن علينا أن نواصل إيلاء أقصى درجات الأهمية للأمان النووي. ويقوم مجلس تنظيم شؤون الطاقة النووية في الهند بمراقبة سجل سلامة مرافقنا مراقبة دقيقة. كما أنشأ معهدا مستقلا لأبحاث السلامة تتمثل مهمته في إجراء وتعزيز بحوث السلامة وتحليلاتها في المجالات المتصلة باتخاذ القرارات التنظيمية. وفي سياق مشكلة سنة ٢٠٠٠، أنشأت حكومة الهند فرقة عمل رفيعة المستوى لمراقبة حالة التأهب في مختلف قطاعات الاقتصاد الشديدة الأهمية، ومن بينها الطاقة الذرية؛ وأجري استعراض متعمق، شمل إعداد المخزون، وتقييما تفصيليا وإجراءات علاجية؛ كما وضعت خطط تفصيلية للطوارئ. ونحن ننظر الآن على نحو نشط في انضمام الهند إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، التي ما برحنا نتبع معاييرها المتعلقة بالحماية المادية. منذ وقت طويل.

ونحن نقدر جهود الوكالة لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. إلا أن الأمر يقتضي التزام جميع الدول الأعضاء في الوكالة لكي تتوقف حيازة التكنولوجيا الحساسة سرا. وقد حدثت انحرافات كلما تخلخل هذا الالتزام. وللهند سجل رائع فيما يختص بعدم الانتشار. إذ أن لدينا آليات لمراقبة الصادرات تكفل عدم إساءة استعمال أي مواد أو معدات أو تكنولوجيا مصدرة من الهند. وبينما نلتزم على الدوام بعدم الانتشار الحق، إلا أننا نعترض على فرض القيود التمييزية، المتسترة بالشواغل حيال الانتشار، التي تحول دون إمكانية الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وبينما يعتبر توليد الطاقة الكهربائية مسألة ذات أولوية، نعطي في أبحاثنا وبرنامجنا الإنمائي أهمية مماثلة لتطبيقات الطاقة النووية غير المتصلة بتوليد الطاقة الكهربائية، في مجالات مثل الطب، وهيدرولوجيا النظائر المشعة، والزراعة، والصناعة. ونحن نُشارك بنشاط، بوصفنا عضوا مؤسسا في الاتفاق التعاوني الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، في عدد من أنشطة الاتفاق المضطلع بها في هذه المجالات ونستضيف اجتماعا بانتظام. وتواصل الهند دعم أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة كما أنها تدفع بانتظام كل اسهاماتها في صندوق التعاون التقني. وكجزء من برنامج التعاون التقني للبلدان النامية، عرضنا مدرسة التدريب التابعة لمركز بهابها للأبحاث النووية لتكون "مركزا من مراكز التفوق" ولتفتح أبوابها أمام علماء البلدان النامية ومهندسيها. ولدى الهند أيضا شبكة واسعة من المؤسسات المشاركة في الأبحاث الأساسية. وقد أنجزنا قدرا كبيرا من الأبحاث في مجالي المعجلات وتكنولوجيا الإندماج.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكالة علمية وتكنولوجية فريدة متعددة الاختصاصات في نطاق منظومة الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تستمر في الاهتداء بالمبدأ القائل إن مصداقيتها تقوم على اقتدارها العلمي والتقني. وهذا لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا أبقت الوكالة نفسها في طليعة الجهد العلمي والتكنولوجي النووي بالمساعدة على تنسيق برامج البحث والتطوير فيما بين الدول الأعضاء والمؤسسات المهتمة بالأمر. وتحقيقا لذلك ينبغي العمل بنشاط على تشجيع البحث في المجالات الرائدة مثل المفاعلات المبتكرة والاندماج الحراري النووي.

وبينما تستعد الوكالة لمواجهة تحديات القرن المقبل، ينبغي لها أن تظل على إيمانها بولايتها الأصلية كجهة تُشجع الاستعمال السلمي للطاقة الذرية. وعلى مدى السنوات أدى تغير وجهة الوكالة إلى حالة تدعو إلى القلق، إلا أن الوكالة يتهددها خطر التحول من قوة إيجابية بناءة إلى هيئة يُنظر إليها على أنها هيئة شرطة. ولا بد للوكالة أن تقدر مركزها الفريد بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة، لا في أسرة الأمم المتحدة وحدها بل وعلى الصعيد العالمي، التي تملك ولاية تجعلها تشجع الاشتراك على أوسع نطاق ممكن في التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية استخداما سلميا وعلى الانتفاع من ذلك التعاون. وقد كان المحفل العلمي الأخير المتعلق بالتنمية المستدامة ودور الطاقة الكهربائية المولدة نوويا، المعقود بالتزامن مع المؤتمر العام، خطوة سليمة في هذا الاتجاه وساعد على استعادة قدر من طابع الوكالة العلمي والأصيل. ونحن نشيد بالوكالة على تنظيمها لذلك الاجتماع ونحثها على تنفيذ توصياته.

السيد بي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء بأن أعرب عن تقدير وفدي للسيد محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير السنوي المعروض علينا. ولقد لاحظنا أن التقرير يبرز الدور المتزايد الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في بناء ثقافة عالمية للسلامة النووية، وفي توطيد دعائم نظام عدم الانتشار، وفي تحقيق أقصى قدر ممكن من مساهمة العلم والتكنولوجيا النوويين في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الوطنية للتنمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى بعض الأنشطة التي شملها التقرير. ومما يدعو إلى التشجيع ملاحظة أن دور الوكالة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أصبح يشمل الآن مجالات تتراوح ما بين توليد الطاقة ومجموعة متنوعة من التطبيقات الصناعية والطبية والزراعية. وفي هذا الصدد، نود أن نقدم الدعم لمواصلة وتعزيز أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالأغذية والزراعة، حيث أنها تشكل التطبيق العملي لاستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ميادين تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية.

وفي مجال التعاون التقني، يعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن توسيع نطاق أنشطة التعاون التقني ذات الصلة بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. ويشعر وفدي أيضا بالتقدير للتدابير التي يجري تنفيذها حاليا في إطار برنامج التعاون التقني، بما في ذلك أطر البرامج القطرية.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز تعاون ميانمار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد بدأت مساعي ميانمار من أجل تحقيق التنمية وتطبيق العلم والتكنولوجيا النوويتين باكتساب الزخم، بإنشاء وزارة العلم والتكنولوجيا، وبإنشاء إدارة الطاقة الذرية كمديرية جديدة في عام ١٩٩٧. ولقد دأبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديم المساعدة لنا في مشاريع ذات صلة بالزراعة. وفي الواقع، يجري العمل حاليا في برنامج في

ميانمار يستخدم طريقة التغييرات المستحدثة بالإشعاعات لإنتاج مجموعة محاصيل جديدة متنوعة. ويشارك بلدي أيضا في البرامج التقنية للوكالة. وعلى سبيل المثال، نفذنا مشروعا لتحسين تربية الماشية من خلال تطبيق استراتيجيات المواد المكملة للعلف وتقنية اختبار المناعة.

وحسبما نعلم جميعا، لا تزال المياه تمثل قضية عالمية هامة. وثمة مظهر من مظاهر القلق بخاصة وهو الاهتمام المتزايد الذي تبديه الدول الأعضاء باستعمال التكنولوجيا النووية في تحلية المياه المالحة. ولذلك، يثني وفدي على الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبدء برامج مشتركة والتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في مجال تطوير موارد المياه وإدارتها.

وفيما يتعلق بالأمان الإشعاعي يعتبر وفد بلادي أن برنامج الأمان الإشعاعي الذي تضطلع به الوكالة له أهمية كبيرة، لأن هدف البرنامج هو الترويج لمستويات ملائمة من الحماية ضد الإشعاع المؤيَّن ومن أجل أمان مصادر الإشعاع. ولا نغالي في القول إن البرنامج ساعد في وضع كتيبات عملية ووثائق أخرى لمساعدة السلطات التنظيمية في تنفيذ المعايير. ومن بين الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها الوكالة، استكمال ثلاثة أدلة للأمان بشأن الحماية من الإشعاع وهي لا تقل أهمية، وتعد أيضا إنجازا جديرا بالثناء.

وإذ يبزغ فجر الألفية القادمة، يواجه المجتمع الدولي تحديات هائلة تهدد السلام، والأمن والتنمية في العالم. وفي هذا السياق، نود أن نبرز أهمية التحركات الجارية في العالم بأسره نحو تعزيز نظام عدم الانتشار. ولا شك في أن الوكالة قدمت من خلال نظامها للتحقق والضمانات، مساهمات لها شأنها في تعزيز نظام عالمي لعدم الانتشار النووي. وثمة نتيجة ملموسة لجهود الوكالة المتواصلة الرامية إلى تطوير وتنفيذ تدابير لتعزيز نظامها للضمانات هي إبرام ١٢٦ دولة لاتفاقات الضمانات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد بأنه ينبغي تطبيق كافة تدابير الضمانات والتحقق التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة غير تمييزية وبما يتمشى مع الأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وختاما، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره الكبير لعمل الوكالة، ويؤكد من جديد التزامه بالوكالة الدولية للطاقة الذرية دعمه لها.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعرب الوفد الروسي عن امتنانه للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على قيامه بعرض التقرير السنوي للوكالة، وتقديمه وصفا مفصلا لأنشطة الوكالة.

لقد دأب الاتحاد الروسي على تقديم الدعم للأنشطة المنتجة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أن نراها وهي تواصل القيام بأعمالها بصفتها منظمة دولية ذات سمعة طيبة، وتعمل بنشاط لتعزيز الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية وتضطلع بأنشطة التحقق، التي تمثل عنصرا رئيسيا من نظام عدم الانتشار النووي.

وفي الوضع المعقد القائم اليوم، حيث يتعرض نظام عدم الانتشار الحالي لاختبار شديد الصعوبة، يتسم بأهمية متزايدة لاستخدام إمكانيات الوكالة لاستكمال مهمة تحقيق عدم الانتشار على أساس دائم بنجاح. وتؤكد روسيا، بصفتها إحدى الدول المودعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودعمها لمبادئها الأساسية ونعارض بشدة أي محاولات لتنقيح المعاهدة، ونطالب جميع البلدان بأن تدرك مسؤوليتها عن مراعاة وتعزيز الآلية التي ما فتئت تحول بصورة فعالة دون انتشار الأسلحة النووية في جميع أرجاء العالم لمدة تزيد عن ربع قرن.

وفي سياق تطوير الطاقة النووية، ترى روسيا أن تخفيض الأسلحة النووية والتخلص منها مسألة مرتبطة بالاستخدام السلمي للإمكانات العلمية والتكنولوجية الهائلة والتي كانت مجالا يقتصر بصفة خاصة على البرامج العسكرية. ونعتبر دور الوكالة دورا منسقا للتعاون الدولي بهدف اختيار الاستعمالات الصحيحة اقتصاديا والآمنة بيئيا للمواد التي تصلح لصنع الأسلحة، في دورة الوقود النووي المدنية.

وتمثل مراقبة المواد الناجمة عن برامج الأسلحة اتجاها جديدا لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وربما تواجه الوكالة، ولأول مرة منذ إنشائها، مهمة ذات أهمية تكنولوجية واجتماعية وسياسية. وفي هذا الصدد، ثمة

أهمية بالغة للعمل المشترك الذي يقوم به خبراء من روسيا والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إطار المبادرة الثلاثية لعام ١٩٩٦ المتعلقة بتطبيق إجراءات التحقق التي تضطلع بها الوكالة على المواد الانشطارية التي تصلح لصنع الأسلحة. والعمل جار على نحو مطرد وفقا للجدول الزمني الذي اعتمدته الأطراف الثلاثة.

ونلاحظ مع الارتياح أن الوكالة قد تمتعت بسمعة طيبة استحقتها خلال تاريخها كله بوصفها منظمة دولية مقتدرة في الميدان النووي، وبذلت كل جهد ضروري لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير صناعاتها للطاقة النووية.

وتثبت جميع الدراسات الجارية ضرورة التحويل الهيكلي لمصادر الطاقة المستخدمة الآن إلى ما يسمى بتكنولوجيات الطاقة الخالية من الكربون. ودونما إنكار لأهمية تطوير مصادر الطاقة المتجددة ينبغي أن نعترف بأن الحل الوحيد الواقعي لهذه المشكلة على النطاق الصناعي في الوقت الراهن هو تكثيف الجهود لتطوير قطاع طاقة نووية مأمون ومقبول بيئيا وجذاب اقتصاديا. فهل ستكون صناعة الطاقة النووية على مستوى مهمة بهذه الضخامة؟ ونحن نرد على ذلك السؤال بالإيجاب. ومهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسبما وردت في النظام الأساسي، هي على وجه التحديد توحيد جهود الأطراف المهتمة لإيجاد أفضل طريقة لتطوير صناعة الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين.

ونحن نرى أن أنشطة الوكالة في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في تنفيذ البرامج ذات الأولوية في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أنشطة بالغة الأهمية، ورغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها روسيا حاليا فإننا نشارك في برامج الوكالة للتعاون التقني حيث نقدم المعدات ونقيم الدورات التدريبية وننظم الأعمال الميدانية للخبراء من البلدان النامية.

أما ضمان المستوى المناسب من الأمان النووي فيظل على قمة الأولويات في مجالي تطوير صناعة الطاقة النووية والتكنولوجيات النووية. ونلاحظ مع الارتياح ازدياد دور الوكالة في هذا المضمار. وبوجه خاص فإن الأنشطة المثمرة التي تقوم بها الوكالة في التحضير لعقد الاجتماع الاستعراضي الأول لاتفاقية الأمان النووي جديرة بالموافقة. والروح البناءة الملحوظة في ذلك المحفل قد يسرت التقييم الموضوعي للحالة الراهنة لكامل مخزون المفاعلات النووية العاملة.

ونحن نرى أن المؤتمر الدولي بشأن تعزيز الأمان النووي في أوروبا الشرقية، الذي ترعاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية سجل نهاية منتجة لبرنامج الوكالة من خارج الميزانية المتعلق بأمان المفاعلين WWER و RBMK. ويراعي الخبراء الروس مراعاة تامة نتائج واستنتاجات ذلك المحفل في عملهم بشأن تعزيز أمان محطات الطاقة النووية.

وتستحق الجهود التي تبذلها الوكالة في تصديها لمشكلة الإدارة المأمون للنفايات المشعة الموافقة والتأييد. وانتهاء العمل على وضع الاتفاقية المشتركة بشأن الأمان في إدارة الوقود المستهلك والأمان في إدارة النفايات المشعة إنجاز عظيم في هذا الصدد.

ونرى أنه لا يمكن تشكيل مستقبل صناعة الطاقة النووية إلا على الأساس المتين من التشغيل الموثوق للمنشآت النووية العاملة حاليا. وفي الوقت نفسه تستحق المحطات النووية العاملة والمتوقفة عن العمل قدرا متساويا من اهتمام الوكالة من حيث الأمان وتحسين المؤشرات الاقتصادية وإطالة عمر تشغيلها.

ونؤيد كذلك أنشطة الوكالة لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والأنشطة النامية إلى رفع مستوى الحماية المادية وإلى تطوير الحصر الوطني ونظم التحقق بالنسبة للمواد النووية. وندعو إلى توسيع التعاون فيما بين الدول لقمع التهريب النووي.

وتؤيد روسيا على الدوام أنشطة الوكالة الرامية إلى تحسين نظام الضمانات. وينبغي أن تظل أنشطة الوكالة للتحقق بين أعلى الأولويات لتيسير إجراء تحليل دقيق تقنيا ونزيه سياسيا ولا عيب فيه قانونيا، فيما يتعلق بطبيعة الأنشطة ذات الصلة النووية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وختاما، فإن وفد الاتحاد الروسي يود أن ينضم إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن الموافقة على التقرير السنوي لعام ١٩٩٨ المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد موريل (سيشيل)، نائب الرئيس، يشغل مقعد الرئاسة.

إعـــلان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أقول بضع كلمات تتعلق بالدقة في مراعاة المواعيد. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة ٣، المعقودة بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، على المقترح العملي الذي قدمه الأميـن العام وينص على أنه يتعين على كل وفد أن يعيّن شخصـا يكـون حاضرا لدى افتتاح كل جلسة في الموعد المحدد. وتم في نفس الجلسة تذكير الممثلين بأن تأخيرا مدته ١٠ دقائق في افتتاح كل جلسة في المقر من شأنه أن يؤدي إلى تبديد ٨٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا. وفي هذا الصـــدد، أود أن أحـث جميع الوفود على بذل جهد خاص من أجل التعاون فـــي هـــذا المجـال، وذلك كي تفتتح جميـــع الجلســـات فـــي تمام الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.